بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة لونيسي علي البليدة 02
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة في مقياس:

المدخل للعلاقات الدولية.

مقدمة لطلبة السنة الثانية، جذع مشترك، علوم سياسية.

من تقديم: د.عمر بوكركب، أستاذ محاضر -ب-.

السنة الجامعية 2022-2023

مقدمـــة

مقدمة :

يمثل تعبير "العلاقات الدولية" ثنائية حادة تتعلق من جهة بظاهرة هي عبارة عن تفاعلات ومن جهة ثانية يقصد بها ذلك الحقل المعرفي الذي يحاول دراسة هذه التفاعلات:

-فمن ناحية الظاهرة: تمثل العلاقات الدولية موضوعا واسعا جدا للدراسة لأنها تشتمل علاقات ذات طبيعة متنوعة جد اتقوم بها الهيئات العامة والخاصة ومجموعات الأفراد والأشخاص من مختلف الدول، بحيث نجد كل العلوم، خاصة العلوم الاجتماعية مثل: القانون، التاريخ، الاقتصاد، الفلسفة، علم النفس، الديمغرافيا، علم الاجتماع وعلم السياسة، تهتم بها إذ يتناول كل حقل من هذه الحقول المعرفية العلاقات الدولية من زاوية مختلفة عن زاوية الأخر ويفضل كل حقل التركيز عبى تحليل نوع معين من هذه التفاعلات التي تحدث بين مختلف أنواع الفواعل الدولية. فمنذ خلق البشرية قام الأفراد و الجماعات بتطوير مختلف أشكال التفاعلات والعلاقات فيما بينهم: الحروب، التحالفات (الأحلاف)، تبادل السلع الزواج...إلخ.هذه العلاقات تنوعت وتوسعت عبر الزمن إلى الفضاءات الجغرافية أكثر شساعة موازاة مع ظاهرة التوسع وبروز الوحدات السياسية الحديثة (الدولة) وكذلك تطور الإنتاج والتجارة وتحسن وسائل النقل والمواصلات، هذا من جهة.

-أما من ناحية العلاقات الدولية كعلم: فإن ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قد حتم القيام بمجهودات علمية لتخليصه من التصورات القديمة التي وجدت لدى علماء الاجتماع والتاريخ وغيرهم، هذا المجهود تمثل في مجموعة من النقاشات دارت حول تحديد مجال دراسة العلاقات الدولية وخصوصية الظاهرة مقارنة بالحقول المعرفية القريبة كذلك حول المنهج الواجب إتباعه، إضافة إلى موضوع الدراسة وتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

وعليه فإن التساؤل الذي يمكننا طرحه يتمثل فيما يلي: كيف يمكننا التعرف على العلاقات الدولية كظاهرة وكعلم؟

يمكن تقسيم عناصر هذه المحاضرة إلى أربعة محاور:

I-المحور الأول: التعريف بالعلاقات الدوليةوعلم العلاقات الدولية:سنتناول فيه الظاهرة والعلم الدي يدرسها و المنهج المتبع في الدراسة مع ذكر الصعوبات المنهجية التي تسبب فيها شساعة الظاهرة وتشعبها.

II-المحور الثاني: الفواعل في العلاقات الدولية :يحتوي هدا المحور شرحا و تفصيلا للفواعل التي تمارس و تؤثر في العلاقات الدوليةو هي: الدول-المنظمات الدولية بمختلف أنواعها-الشركات المتعددة الجنسية-الأفرادوفواعل أخرى.

III-المحور الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية :يتضمن هدا المحور بالشرح مجموعة من العوامل تؤثر في الظاهرة ومكانة الدول :العوامل الطبيعية و الديمغرافية-الاقتصادية-العسكرية-الايديولوجيةو الثقافية-التكنولوجية و العلمية .

IV-المحور الرابع: التحديات الدولية الراهنة :سنحاول التعرف على أهم الأخطار و التحديات المعاصرة التي يواجهها النسق الدولي الحالي بحيث سنركز كمثال على ظاهرة الارهاب العالمي و بعض التحديات الأخرى.

V- المحور الخامس: أهم الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية :سنحاول عبر هدا المحور تقديم ألتيارات الفكرية الرئيسية التي يزخر بها علم العلاقات الدولية و يحاول عبرها فهم و تفسير الظاهرة مثل: المدرسة المثالية - الواقعية-الماركسية-السلوكية-البنائية .

المحور الأول: التعريف بالعلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية

I المحور الأول: التعريف بالعلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية :

I.1 :أصل الكلمة و تعريفها :

I.1.أ :أصل الكلمة :تعود كلمة "دولية" إلى الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنثام Jeremy Bentham 1748-1832 (من أصحاب مدرسة المنفعة) في كتابه " مدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع" سنة 1781، حيث حاول تقديم أهم أنواع القانون مبينا انه يجب التفرقة بين القانون الداخلي والقانون "الدولي" عند معرفة طبيعة الأشخاص السياسيين الذين ينطبق عليهم القانون. "فحينما تنطبق قواعد القانون على الأشخاص الذين يعيشون في دولة واحدة، فإننا أمام القانون الداخلي، والعكس عندما يتعلق الأمر بتنظيم سلوك أعضاء ودول متعددة فإن ذلك يتعلق بالتشريع الدولي." إن هذا الإبداع اللغوي لم يأت من فراغ (قبل بنثام كانت كلمة "قانون الشعوب" التي أبدعها الرومان هي السائدة كتعبير أقرب إلى معنى العلاقات الدولية). لأن جيريمي بنثام قد عاصر ظهور تفاعلات جديدة في أروبا في القرن الثامن عشر (18) واستطاع ملاحظتها ، ويتمثل ذلك في التحول الذي أحدثه ظهور الدولة -الأمة وبروز تعددية في المعاملات بين هذه الوحدات الجديدة تجاوزت حدودها الجغرافية وصارت واضحة خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث ساهمت هده التحولات في الإبداع اللغوي لكلمة "دولي".[1]

I.1.ب-تعريف العلاقات الدولية **:** تتعدد التعريفات المقدمة حول العلاقات الدولية وتختلف من مفكر إلى آخر، إلى درجة تجعل الاتفاق حول تعريف موحد مستحيلة سواء تعلق ذلك بحدود الظاهرة أو بالفواعل أو العوامل التي يجب دراستها ، ولا يكمن سبب هذه الصعوبة في تعقد الظواهر العالمية في العالم المعاصر فقط، بل أيضا في تعدد التيارات الفكرية التي تحاول منذ مدة زمنية دراسة وفهم وتفسير الظاهرة.

-هانس مورغانتو Hans Murganthau**:** " العلاقات الدولية هي في حقيقتها ليست إلا علاقات قوة، لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية".

-كوينسي إنت: هي"علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية".

[1]Dario , Battistella :Théories des relations internationales(3éme édition) .Les presses de sciences po ;Paris ;2009. P 17.

-**مارسيل ميرل** Marcel Merle:" هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها".

-**فريديريك هارتمان:** هي "كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".

-ويعرفها كذلك، كتعريف شامل، الفرنسي **أنطوان غازانو** Antoine Gazanoبأنها "كل أشكال العلاقات والتدفقات العابرة للحدود سواء كانت مادية أوغير مادية والتي يمكن أن تحدث بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات".

-**أما داريو باتستيلا** Dario Battistelaفيعرفها بأنها: "مجموع العلاقات التي تجري خارج الفضاء الذي تراقبه الدول، كل على حدى، مهما كان الفاعل المعني بهذه العلاقات، دولة أو غيرها، ومهما كانت طبيعة هذه العلاقات سياسية أو غيرها".[2]

I.2_تعريف علم العلاقات الدولية وتأسيسه:

I.2.أ :تعريفه :

-يعرفه **طه بدوي** بأنه "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع".[3]

-كما يعرفه **على شفيق** بأنه "العلم الذي يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي".

I.2.ب-الهدف من علم العلاقات: يقول طه بدوي: "ينحصر علم العلاقات الدولية في التحليل الموضوعي لهذه العلاقات وبما ينتهي إليه من تنظير أحداث الواقع الدولي تنظيرا موضوعيا تبعا لكونه يرتكز على الواقع المحسوس وذلك في مواجهة النظريات الفلسفية التي ترتكز على بديهيات أو مسلمات لا تحقق تحقيقا تجريبيا".[4] فهو علم يهدف -حسب موضوعه- على الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية للارتكاز إليها في تفسير أحداث الواقع الدولي و في التوقع في شأنها كلما كان ذلك مستطاعا.

I.2.ج-تأسيس علم العلاقات الدولية: بغض النظر عن محاولات فترة ما بين الحربين، تجتمع الآراء على أن علم العلاقات الدولية قد

---

[2]Dario, Battistella.opcit, P25.

[3]محمد طه بدوي: مدخل الى علم العلاقات الدولية. دار النهضة العربية للطباعة و النشر' بيروت' 1986.، ص 73.

[4]محمد طه بدوي ' المرجع السابق الذكر ، ص 73.

استقل بذاته بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تزامن ذلك مع تطور البحث في الولايات المتحدة الأمريكية واتساع تأثيره بسرعة بعد سنة 1945، كما أن هذا الاتساع الذي شهده الحقل قد تزامن مع تعاظم اتساع القوة الأمريكية حيث يمكن تفسير هذه الحالة الثنائية بعدة عوامل.[5]

-**عوامل فكرية:** تمثلت في حرية التفكير وحرية التعبير التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية، والجدب الذي تمارسه هذه الدولة وتستمر في ممارسته تجاه عديد من المفكرين، وكذلك غياب التقاليد المحلية التي يمكن أن تشكل عائقا، وكثافة شبكة الجامعات ومراكز البحث.

توجد كذلك عوامل أخرى تتعلق بتمويل البحث العلمي الذي لا تقوم به الدولة فقط، بل أغلبه يعتمد على تمويلات خاصة من طرف الجمعيات والهيئات (مثل فورد، روكفيلر،مارك آرثر...إلخ) وهي هيئات متعددة ونشطة جدا بحيث يضمن هذا التمويل حرية وتعددية مراكز التفكير Think Tank(مثل مركز بروكينز، كارنيجي،مجلس السياسة الخارجية،مركز راند....إلخ)، كما تسمح هذه الطريقة في التمويل بالتأقلم السريع مع المواضيع الجديدة والأولويات الجديدة، إذ تقوم هذه الهيئات بتحديد برامجها وتنظيم المنافسة بين المشاريع وبالتالي تضمن توجيه البحوث بما في ذلك على الساحة الدولية، لأن العديد من المعاهد الأوربية ومن دول الجنوب تستفيد كذلك من تدعيمها.

-**العوامل السياسية:** شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن العشرين تطورا هائلا وسريعا في قدراتها وقوتها نتج عنه تأهيلها لتبوؤ المسؤولية على الساحة العالمية، فدفع ذلك الادارات المتعاقبة على الحكم إلى البحث، داخل المجتمع الأكاديمي، عن المعطيات والأفكار التي تؤسس منها قواعد بناء "استراتيجية كبرى" تختلف عن النماذج الأوربية المبنية على التجارب التاريخية أو الشبكات الديبلوماسية القديمة، بل على مقاربة عقلانية ومنهجية حول العلاقات الدولية.

لقد ساهمت العوامل المشجعة هذه في إحداث انفجار هائل في الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة العلاقات الدولية، فظهرت النماذج والنظريات المفسرة، وتعددت المدارس المهتمة بدراسة الظاهرة. لكن تجدر الملاحظة هنا أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية لا يعني أنها هيمنة أحادية، بل إن تطور الحقل المعرفي قد صاحبه ظهور المدارس

[5] Serge ,sur : Relations internationales(4éme édition) .Monchrestein,Paris,2006, p11.

والبحوث في جهات وبلدان أخرى من العالم على رأسها أوربا وحاليا الصين.

I.3-الدراسات السابقة:

هناك توجه عام إلى التركيز على الأفكار والمحاولات التي تطورت في أوربا بسبب تأثيرها المهيمن والطويل، فقد توزعت هذه المحاولات قبل عزل " "العلاقات الدولية" عن الظواهر الأخرى، عبر عدة مجالات وميادين مثل الميدان السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاستراتيجي، الجغرافي، القانوني، التاريخي والاقتصادي. إن أهم الملاحظات المسجلة حول هذه المحاولات تتمثل فيما يلي:

1-أن هذه المحاولات لم تكن مبدئيا تهدف إلى استنباط الأفكار كما أن هدفها لم يتمثل في دراسة العلاقات الدولية كحقل معرفي خاص,اذ وصفها مارتن وايت Martin Wight بأنها دراسات "مبعثرة وغير منهجية وغالبا ماكانت عسيرة عن الفهم للقارئ العادي الى جانب أنها في معظمها غير متسقة و يصعب متابعتها"[6]. فقد ظهرت (هذه المحاولات) في أوقات وأزمنة وظروف لم تكن حينها المجتمعات الخارجية معروفة أو ينظر إليها كعدو، كما أن التأثيرات المتبادلة بين المجتمعات كانت محدودة بسبب الصعوبات اللغوية والثقافية وضعف الاتصال، حيث كانت العلاقات مع الخارج من صلاحية الحكام ومستشاريهم وأعوانهم. وعليه فإن العلاقة بين مختلف الوحدات السياسية كانت تدور حول موضوع الحرب أو السلم، وقد استلزم انتظار العصور الوسطى كي تبرز الوحدات السياسية العصرية التي ساهمت في ظهور العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية وعملية تنظيمها.

2-على مستوى القانون الدولي: تزامن ظهور القانون الدولي مع اكتشاف "العالم الجديد" وحملة استعمار أمريكا اللاتينية، حيث كانت النقاشات تدور حول تبرير الاستعمار، كما أن التنافس حول مسألة "حرية البحار". (القانون الطبيعي) التي تطرق إليها الهولندي هوجو غروتيوش Grotius(1583-1645) قد انصب في نفس الاتجاه بالرغم من أن أعماله 'سنة (1625) تعتبر نقطة البداية للقانون الدولي الذي تطورت أهميته كحقل مستقل ساهم في دراسة العلاقات الدولية على المستوى الوصفي وعلى المستوى القانوني.

3-على المستوى السياسي: نجد هناك عدة محاولات قديمة:

[6]في:جيمس,دورتي و روبرت,بالستغراف(ترجمة وليد,عبد الحي):النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع,الكويت,1985,ص8.

أ-المحاولات التي تعود إلى فترة العصور القديمة والتي نجد المشهورة منها عند اليونان مثل هيرودوتHerodote وتوسيديد Thueydide:

-هيرودوث (ح480 ق.م-ح425 ق.م):قدم لنا وصفا متعددا و تصورا أدبيا وشعريا للعالم المحيط باليونان، حيث يعتبر هيرودوث أحد آباء علم التاريخ والجغرافيا الانسانية.

-توسيديد (حوالي 460 ق.م) : قام بتحليل محدد ارتكز على الحرب البولينيزية poloponnese التي دارت بين 431-404 قبل الميلاد، حيث كان شاهدا عليها. وقد حاول أن يضفي على وصفه طابعا عقلانيا وعلميا، حيث وضع المصطلحات الضرورية لوصف المنافسة من أجل القوة وتحقيق المصالح الجماعية قبل أن نسميها "مصالح وطنية". كما كان توسيديد سباقا إلى الكلام عن الجيوبوليتيك عندما وصف الاختلاف بين أثينا (دولة بحرية) وسبارطا (دولة قارية)حيث أثر هذا الوصف على الدراسات المعاصرة.

ب-أثرت المحاولات اليونانية على أعمال المدارس الكلاسيكية واعتبرت مرجعية ومصدر للمقارنة لدى العديد منهم مثل:

-ميكيافيلي (1469م-1527م) :الذي كتب "خطاب حول العشرية الأولى للتيث-ليف Tite-live" (1529م)، هذا العمل كان أكثر ثراء من كتاب"الأمير".

-هوبز (1588-1679): يعتبر من المنظرين الأوائل الذين تكلموا عن السيادة وأسسها. كما تعتبر أعماله على رأسها "الليفياثان"Leviathan سابقة لدراسة ظاهرة العلاقات الدولية ومرجعا هاما لأفكار التيار العقلاني والواقعي الذي يؤثر حاليا في دراسة الظاهرة.

-مونتيسكيو (1689م-1755م): كتب "محاولات حول أسباب قوة الرومان وسقوطهم" (1734م).

-كما كتب الصيني صون زو Son tzu (544ق.م-496ق.م)"فن الحرب" الذي يعبر عن قدم وعمق التفكير الصيني.

لم تقم هذه الكتابات الكلاسيكية بعزل ظاهرة العلاقات الدولية وفصلها كموضوع مستقل، ولم تهتم بإبعادها عن المشاكل الداخلية للمجتمعات، كما أننا لا يمكن وضعها في سياق معاصر للعلاقات بين الدول، بل قدمت لنا تحليلات من زاوية الصراعات بين الجماعات المختلفة مع وصف أدوات ووسائل القوة.

4-على المستوى التاريخي: يمكن ملاحظة وجود مصادر غنية حول التاريخ الديبلوماسي قبل القرن التاسع عشر (ق19) تمثلت في مذكرات مختلف الفاعلين. فبعد المنعرج الذي أحدثته الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ظهرت عدة تيارات فلسفية وتنبؤية مثل "الهيجلية" و"الماركسية"، حاولت إعطاء تفسير للتاريخ وتقديم تصورات لنهايته، حيث ظهر مفهوم الدولة عند هيجل (1770-1831) و "مجتمع الطبقات" عند ماركس (1818-1883) كمفاهيم تعبر عن نهاية تاريخ المجتمعات. وداخل هذه الأنظمة الفكرية نجد موضوع "العلاقات الدولية" مطروحا كعنصر من عناصر الديناميكية العامة للمجتمعات التي تتطور حسب ديالكتيكية يعتبرها ماركس أصلا لتطور "قوى الانتاج".

5-محاولات القرن الثامن عشر (ق18): سنة 1713، ألف الفرنسي أبي دي سان بيير ABBe de saint pierre (1658-1743) كتابه "مشروع للسلام الدائم في أوربا" والذي جاء تبعا لحرب الوراثة في إسبانيا (1700-1713)، وبالرغم من أنه لم يترك أثرا مهما على فلسفة الأنوار إلا أن هذا الكتاب قد ألهم إيمانويل كانط عندما كتب مؤلفه حول "الحكومة العالمية" سنة 1795، حيث تكلم سان بيار عن عدة مواضيع مثل حل النزاعات بالطرق السلمية والتحكيم.

كذلك ازدهرت الأفكار الاقتصادية في القرن الثامن عشر واتخذت منحنى عالميا مع كتاب أدم سميث (1723-1790) "ثروة الأمم" (سنة 1776) بالرغم من أنه تكلم عن الاقتصاد السياسي وبقيت اشكالياته تتعلق بطرق الازدهار وتنظيم المجتمعات.

أما في القرن التاسع عشر (ق19) فقد كتب سان سيمون Saint simon (1760-1825) عن مواضيع مثل "الفيديرالية" وذلك بعد الحروب التي شهدتها أوربا بعد الثورة الفرنسية حيث يعتبر مفهوم "الفيديرالية"، ملهما لمشروع الوحدة الأوربية في القرن العشرين.

كما نجد مفكرين آخرين اهتموا بموضوع القوة والنزاعات مثل كلوزفيتش Carl Von Clausewitz (1780-1831) في كتابه المشهور (عن الحرب) سنة 1831م.

وبصفة عامة، فإن هذه المؤلفات والأعمال المختلفة, المتعلقة بالفترة المعاصرة, قد حملت طابعا معياريا، بحيث ركزت ,حسب الدكتور اسماعيل صبري مقلد على الجوانب التالية[7] :

[7] د.اسماعيل,صبري مقلد.نظريات السياسة الدولية, دراسة تحليلية مقارنة.دار ذات السلاسل,الكويت ,1987,ص ص11-12.

-تعقب الجدور التاريخية لنشأة الدولة القوميةذات السيادةوتحليل وظائفها ومسؤولياتهاو اختصاصات هذه السيادة..الخ.

-البحث في المتطلبات التي يلزم توافرهاللحفاظ على النظام الدولي من الخلل و الانهيار في وجه صراعات الدول علىالمصالح و القوة و النفود..الخ.

-دراسة التاريخ الديبلوماسي للدول,باعتبار أن دراسة ذلك التاريخ و التعمق فيه,تساعد في الكشف عن الأسباب الدافعة الى الصراع ..الخ.

وعليه فقد تحتم انتظار نهاية الحرب العالمية الأولى وخاصة الثانية لنشهد ازدهار تخصص العلاقات الدولية واستقلاله كعلم يحمل اسم "العلاقات الدولية".

I.4-مجال الدراسة في العلاقات الدولية: لا تمتلك العلاقات الدولية مجالا للدراسة يختلف عن الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية.

تطمح دراسة العلاقات الدولية إلى تجاوز المعالم الخاصة والجزئية من أجل إحداث وأخذ صورة عامة عن كل المسائل بالقضايا العالمية، وجمع ما هو مشتت وإعادة تركيب الكل وكذلك دراسة ما يمكن تسميته "المركب العقلاني العالمي" الذي تنبع منه الأحداث الجارية.[8] وهذا معناه أن المهتم بدراسة حالة العلاقات الدولية يجب أن يجمع في ""ذكائه" "من علم النفس، الاقتصاد، من التاريخ الديبلوماسي، من القانون الدولي، من القانون الدستوري المقارن، من علم الاجتماع، من علم الجغرافيا وربما من اللغات و من أشياء أخرى".[9]

وبالنظر إلى ضرورة التفرقة بين العلاقات الدولية والتخصصات الأخرى التي تهتم هي الأخرى بالقضايا الدولية، فإنه يجب إضافة أن جميعها تلتقي حول اهتمام واحد وهو دراسة المجتمع الدولي، من هنا فإن المشكلة التي تطرح نفسها في الأسئلة التي يمكن أو يجب طرحها حول المجتمع الدولي.

باعتبار أن علم العلاقات الدولية قد ظهر من رحم علم السياسة فإن علماء السياسة الذين تخصصوا في دراسة القضايا الدولية قد اتبعوامنحنى طبيعيا بإسقاط اهتماماتهم في مجال دراسة المجتمعات الوطنية (المحلية) على الصعيد الدولي. بالنسبة

[8]P .F, Gonidec :Relations internationales(2éme édition).Montchrestien, Paris,1977. P11.
[9]P .F Gonidec.opcit. P12 (عن مفكر إنجليزي)

لأولئك الذين يرون أن علم السياسة هو إما علم السلطة أو علم الدولة فإن موضوع العلاقات الدولية ما هو إلا امتداد في المجال لحقل الدراسة لعلم الاجتماع السياسي بمعنى الدولة أو السلطة وهذا يعني أن موضوع الدراسة أو المنهج في العلاقات الدولية لا يمكن أن يختلف عنه في علم السياسة، فقط يتغير الحقل الجغرافي للدراسة[10], حيث نجد في الحالة الأولى المجتمع الدولي وفي الحالة الثانية المجتمعات الوطنية المختلفة.

من هنا هل يمكننا الاكتفاء بعلم واحد والمتمثل في علم السياسة؟ بحيث نفرق بين علم السياسة "الداخلي" وعلم السياسة "الخارجي" أو ما يسميه الأنجلوسكون أحيانا international politics « أو « world politics »؟حيث يتم ملاحظة وجود روابط قوية بين القضايا السياسية الدولية تستلزم وضع جسور بين الأنظمة السياسية الوطنية والنظام الدولي، وهو ما عبر عنه الأمريكي جيمس روزنو J.Rosenou بمصطلح « Linkage politics »وقبله بين ماركس وإنجلز" أن الروابط بين مختلف الأمم تعتمد على الحالة الموجودة عليها كل أمة فيما يخص القوى المنتجة وتقيم العمل والعلاقات الداخلية". وعكس ذلك فإن السياسة الدولية تؤثر على السياسة الداخلية.

إن لهذه المقاربة ميزة تتمثل في إعطاء محور أو مركز اهتمام للعلاقات الدولية حيث تصبح دراسة القضايا العالمية منصبة إما على مظاهر السلطة وإما على سلوكيات الدول في الفضاء الدولي. كما تساعد هذه المقاربة على تبيان كيف أن الظواهر الدولية لا يمكن عزلها عن الظواهر الوطنية الخالصة، وأن السياسات الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الداخلية، فالكل هو في تفاعل دائم بحيث داخل المجتمع الدولي وبنفس الطريقة لا يمكن لعالم العلاقات الدولية أن يتجرد مما يحدث على مستوى المجتمعات الوطنية.

ولتجنب النقاشات العديدة التي وجد علماء السياسة أنفسهم يتخبطون فيها حول مسائل مثل السلطة السياسية، الدولية..إلخ. فإن السؤال المطروح هو ما هو نوع المسائل الواقعية التي يجب على علم العلاقات الدولية تقديم إجابة عنها؟

بما أن هذا الحقل يهتم بدراسة المجتمع الدولي، فإن السؤال الأول الذي يجب طرحه يتمثل في معرفة ما هو المجتمع الدولي؟ وبالنسبة إلى المجتمع الدولي فإن الأسئلة الواجب طرحها هي ما هي بنية المجتمع الدولي؟ ما هي العناصر المكونة له؟هل هو مجتمع يتكون فقط من الدول أم يجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك

[10]Ibidem,p12.

إلى جانب الدول عناصر أخرى ربما أكثر أهمية من الدول نفسها والتي تعتبر وحدات مجردة؟ ما هي درجة الترابط بين هذه العناصر المكونة للمجتمع الدولي؟ ما هو نوع العلاقات الموجودة بين مختلف مكونات المجتمع الدولي؟ما الذي يساهم في استمرارية المجتمع الدولي وتطوره أو انهياره؟ كما يمكن طرح أسئلة أخرى تتعلق بالسلوك أو الأفعال الدولية: هل يخضع هذا السلوك أم لا إلى مجموعة من القواعد التي يمكن أن تكون قواعد ذات طبيعة قانونية أو ذات طبيعة سوسيولوجية؟ ما هي قواعد اللعبة الدولية؟ ما هو نوع السياسة، بمعنى الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة من طرف كل تلك الفواعل القادرة على النشاط على المستوى الدولي؟الى أي مدى يمكن للإيديوجيات أن تشكل قوى فاعلة قادرة على توجيه السلوك الدولي سواء في اتجاه التقدم سواء في اتجاه الركود (stagnation) سواء في اتجاه الانهيار؟ هل تتطور العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الدولي في سياق الحالات النزاعية بحيث يجب إيجاد حلولا لها بهدف الإبقاء على استمرارية المجتمع الدولي،أم هل هناك كذلك، بالرغم من حالات النزاع، أفعالا وسلوكيات تعبر عن الانسجام والتناسق موجهة لإيجاد الحلول للقضايا المشتركة؟ هل يحتمل أن هذا السلوك الدولي قد يؤدي إلى الاندماج السياسي العالمي أو إلى شكل من العولمة موجه لوضع حد للانقسامات التي يشهدها المجتمع الدولي؟

ويقدر ما تطرح التساؤلات حول تعريف المجتمع الدولي والأفعال داخل هذا المجتمع، فإن تساؤلات أخرى تطرح حول الزاوية التي من خلالها يجب دراسة هذه المسائل.

I.5-منهج الدراسات في العلاقات الدولية:

هناك من يرى أن العلاقات الدولية يجب تناولها من زاوية النظرية فراح كل مفكر يقدم تصوره النظري الخاص، ففتح ذلك مواجهات عديدة بين المنظرين. في مقابل ذلك نجد "الأمريكيين" (التجريبيين) الذين سئموا من عملية التنظير، يرون أنه من الواجب إعطاء مكانة للدراسات التجريبية عن طريق قيام الباحث بوضع تحت المجهر جانب معين أو جوانب أخرى من ظواهر العلاقات الدولية وهو ما يسمى ب "علم السياسة الجزئي" Micro politique". لكن في النهاية فإن التعارض الموجود بين النظرية والدراسات الأمبريقية هو مشكلة مختلفة. فالإختلاف هو ليس بين أولئك الذين يفكرون بدون ملاحظة وأولئك الذين يلاحظون بدون تفكير، بل هو بين مناهج الملاحظة ومناهج التفكير من جهة

ومن جهة أخرى بين الروابط الموجودة بين هذه المناهج فيما بينها. ففي الواقع لا يمكن عزل التجريب الاجتماعي عن النظرية. إن التعارض الحقيقي يوجد بين المعرفة الايديولوجيةو المعرفة العلمية.[11]فالمعرفة الايديولوجية هي عملية تنظيمية تنطلق من الجزء إلى الكل وتهدف إلى إعطاء نظرة عامة عن الظواهر المدروسة. لكن هذا النوع من المعرفة هو نوعا مخادعا لأنه يختبئ وراء التصورات لإعطاء التفسير للظواهر المدروسة، ومثال على ذلك هو نوع المعارف المبني على الخرافات MyThesمثل خرافة التفوق العرقي، خرافة الرجل الخارق...إلخ وعكس ذلك تقوم المعرفة العلمية بوضع الروابط بين السلوك الاجتماعي والنظري، وهي تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة الموضوعية المتطابقة مع السلوك الاجتماعي بصفته سلوكا معقدا ومناقضا تدرسه المعرفة العلمية وتفسره.والحقيقة الموضوعية التي تهدف إليها المعرفة العلمية كانعكاس للسلوك الاجتماعي هي حقيقة واقعية وليس حقيقة مجردة، وهدا معناه أنه لا يمكن تناول الظواهر الدولية من منظور تصوري مجرد يبنيه الباحث في عقله بالرغم من ضرورة تقديم الفرضيات الأولية في الدراسة.

إن المنهج بالمعنى الفلسفي للمصطلح هو "الخطوة العقلية، أو الطريقة التي يجب أن تسمح بالوصول إلى الحقيقة الموضوعية".[12] وباعتبار العلاقات الدولية أحداثا اجتماعية، فإن دراستها تبرر استعمال مناهج البحث التي طورت واستعملت في ميدان العلوم الاجتماعية, وبالرغم من ذلك فإن خصوصيتها قد أدت إلى طرح التساؤل حول معرفة وضرورة إدخال مجموعة من التوضيحات حول هذا الموضوع:

-يطرح التساؤل أولا حول مناهج الملاحظة، خاصة وأن دراسة العلاقات الدولية تدور حول قضايا معاصرة لا يستطيع المؤرخ الإلمام بها بطريقة دقيقة، كما يطرح التساؤل في نفس الوقت على مستوى البحث في الأحداث، لأنه من التوهم الاعتقاد أنه يمكننا الاكتفاء بجمع معطيات الأحداث حتى وإن تم ملاحظتها بطريقة جدية بهدف القيام بمجهود علمي. وإد يرى ريمون آرون Raymond Aron أن "علم الاجتماع هو وسيط بين النظرية والحدث" فإن هذه الوساطة تستلزم الاعتماد على أدوات تصورية تتلاءم مع موضوع الدراسة. ومن هذا المنظور يجب اتباع مجموعة من الخيارات للقيام بمجهود فهم ظاهرة العلاقات الدولية.

---

[11]P.F . Gonidec.opcit, p15

[12]P.F . Gonidec.opcit, p15.

-مناهج الملاحظة: لا يمكن اختزال الملاحظة العلمية في اثبات بسيط، فالجندي الذي شهد معركة واترلو (سنة 1815) لم يلاحظ إلا تفاصيل المعركة ولم يكن لديه النظرة الشاملة عن هذه الحادثة. فالبحث إذا يمر عبر أدوات ويجب على المختص جمعها وتقييمها قيل القيام باستغلالها.وفي إطار هذه المهمة يجب التفرقة بين ما ينتمي إلى الملاحظة المباشرة وما يندرج في إطار الملاحظة الأكثر تطورا عن طريق إدخال الجانب الكمي :

1-الملاحظة المباشرة: هي تلك التي تحاول إعادة تركيب الحدث أو جزء من الأحداث عن طريق سلسلة من الأدلة الحقيقية وعلماء التاريخ يعرفون جيدا هذا النوع من المشاكل بحيث وضعوا التقنيات الملائمة لجمع وانتقاء واستعمال الوثائق التي من خلالها يعيدون تركيب الماضي، بحيث أن الاعتماد على التعاليم التي أسسها هؤلاء مازالت مفيدة بل ضرورية. فالمؤرخون المختصون في دراسة العلاقات الدولية لا يحددون أبحاثهم في التاريخ الديبلوماسي فقط، بمعنى دراسة الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات، بل يهتمون حاليا بجوانب أكثر صعوبة للبحث مثل دراسة دور " القوى العميقة" Forces profondes، أو دور الشخصيات.وإذا كانت مناهج البحث التي أسسها المؤرخون ضرورية، فإن صعوبات البحث تتزايد عندما يمس ذلك الأحداث المعاصرة، فطابع "السرية" يغطي لمدة ثلاثين سنة الوثائق المحفوظة في الأرشيف مما يصعب من الوصول إلى الوثائق الأصلية، فيلجأ الباحث إلى الاكتفاء بما يقدم له من أدوات.[13]من هنا يطرح التساؤل: ما هي هذه الأدوات، وما هي الاحتياطات التي يجب على الباحث أخذها في استعمال هذه الأدوات؟

أ-الوثائق الرسمية: تتضمن الاتفاقيات، التصريحات، الإعلانات، الخطابات، المؤتمرات الصحفية، النقاشات البرلمانية..إلخ، هذه الوثائق، يمكن بصفة عامة إثبات تأصيلها بسهولة، لكن لا يمكن في نفس الوقت إثبات مدلولها ومعناها كما توجد صعوبات في ترجمتها من لغة إلى لغة، حيث تحدث أحيانا اختلافات في تفسيرها لا يمكن تجاوزها (مثال: حادثة تفسير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242: بالفرنسية Evacuation des Territoire occupés وبالإنجليزية Of occupied Territories) وتكمن الصعوبة الأخرى في المعنى الذي يجب إعطائه لمختلف المواقف التي يتخذها القادة السياسيين والجماعات والحركات التي تنشط في الساحة الدولية، بحيث أن غالبيتها تعبر عن مظاهر لاستعمال خارجي للنيات Intention ولا تتطابق دائما مع الأفعال التي يتم اتخاذها في الواقع.فإذا أردنا دراسة "حركة عدم الانحياز"

[13]Marcel, Merle: Sociologie des relations internationales(3éme édition).Dalloz,Paris,1982. .p95.

أو دور "العالم الثالث" انطلاقا من نصوص ندوة "عدم الانحياز" أو اجتماعات "مجموعة 77" فإنه في كل حالة يجب إخضاع هذه النصوص لنقد داخلي يتعلق بالانسجام ومقارنة ذلك مع النصوص الأخرى من نفس الاتجاه، ثم البحث في تلاءم هذه الوثائق مع السلوك الحقيقي للأطراف (الدول) صاحبة هذه النصوص، فالخطاب ما هو إلا قطعة من الملف المدروس ومؤشر من عدة مؤشرات يجب دراستها بحذر شديد.[14]

ب-إلى جانب الوثائق الرسمية نجد مراجع أخرى مكتوبة حسب الدول، مثل تلك التقارير التي يقدمها عديد من "الخبراء" لصالح مختلف الإدارات الوطنية أو الهيئات العالمية المختصة. يمكن اعتبارها أعمالا تحضيرية قادرة على التأثير على سلوك القادة، غير أن محتواها لا يؤخذ بعين الاعتبار دائما، كما أن التقارير الأكثر أهمية لا يتم إعلام الجمهور بها. كما تقدم لنا الكتابات والمذكرات المكتوبة من طرف الشخصيات التي مازالت على قيد الحياة والتي مارست وظائف عليا في القضايا الدولية كتلة من المعلومات لا يمكن الحصول عليها عبر طرق أخرى، غير أنها من جهة أخرى تكتسي طابعا ذاتيا يعبر عن وجهة نظر تدافع عن سياسة معينة قام بها هؤلاء الأشخاص. ومثال ذلك مذكرات الجنرال الفرنسي ديغول الحافلة بمعلومات غزيرة لكنها في نفس الوقت تدافع عن مشاريعه وسياساته عندما كان في السلطة، والحال كذلك بالنسبة لمذكرات هنري كيسنجر.وقي النهاية، فإن هذه المذكرات تعلمنا أكثر حول شخصيات الذين كتبوها والظروف التي عملوا فيها، واتخذوا قراراتهم وليس حول الحقائق لأن هؤلاء لا يبرؤون أبدا من مسؤولياتهم.

ج- ومن المصادر المكتوبة أيضا، نجد كتلة المعلومات المنشورة من طرف الصحافة والإعلام: وكالات الأنباء، الجرائد، الراديو، التلفزيون، وحاليا الفضاءات التكنولوجية الجديدة. فهي تعتبر في كثير من الأحيان طرق للوصول إلى معرفة الواقع.غير أن موضوع هذه المصادر يعيدنا إلى عدة مشاكل، أولها موضوع حرية الرأي التي مازالت تعاني منها عدة شعوب داخل الدول التي تجعل أنظمتها من وسائل الإعلام أدوات للبروباغاندا وليست للإعلام. كذلك نجد دولا عديدة مازالت تعاني من ضعف القدرة على إنتاج المعلومات وبالتالي ضعف المساهمة في تغذية شبكة المعلومات الدولية.

د-ولإكمال المصادر المكتوبة، فإن الباحث ملزم في أحيان عدة بالرجوع إلى الشهادات الشفوية، وهي معينة مقارنة بعمل

[14] IBID, p96.

المؤرخ لكن الصعوبة هنا تكمن في مدى موضوعية و اخلاص الشهادات حيث يلجأ أصحابها إلى تفضيل عدم الكشف عن هويتهم و هي صعوبة يواجهها الباحث عندما يطلب منه الكشف عن هوية مصادره.

2-الملاحظة الكمية : مهما كانت الخدمة التي قدمها المنهج التاريخي، فإن ذلك لا يسمح إلا بفهم جزء فقط من الظواهر العالمية خاصة تلك التي توضع في خانة الأحداث. حيث توجد لدينا اليوم معطيات كثيرة تتطلب إضفاء الطابع الكمي بل إن هناك منها ما هو كمي. فالرجوع إلى الأدوات العلمية يفرض نفسه سواء من أجل تسريع أعمال الباحث أو من أجل وضعها في منأى عن الذاتية فالدراسات المبنية على قواعد متينة هي تلك التي تعتمد على الأرقام والحسابات، فليبنتزleibnidz يقول: "لا نتناقش، بل نقم بالحسابات".

لقد ازدهرت الدراسات الكمية في الولايات المتحدة الأمريكية واتخذت منحى لمنهجية حقيقية. وهو ما يسمى "التيار السلوكي" Behaviorisme الذي كرس مجهوداته للدراسات الكمية للسلوك ونتج عن ذلك بحوث امبريقية غزيرة. فقد وجد الفكر العلمي الذي ظهر في أوربا في القرن التاسع عشر ملجأ له في أمريكا حيث تخلت الدراسات الامبريقية الأمريكية في علم النفس وعلم الاجتماع عن التقليد الذي تركته أوربا حول موضوع "الفردية الليبرالية" والتفسيرات المعتمدة على استقلالية الوقائع الاجتماعية (دوركايم وماكس فيبر) وخاصة في ميدان العلاقات الدولية حيث عملت المدرسة الأمريكية على التخلص من المنازعات القديمة حول الميكانيكية وحالة الطبيعة التي كان يتشبث بها المفكرين الأوربيين. إضافة الى هذا المعطى الثقافي في ظهور المنهج السلوكي نجد هناك رغبة الباحثين الأمريكيين في ضمان استعمال أدوات الكمبيوتر التي كانت سهلة الحصول عندهم وبالتالي وجود وسائل متطورة مساعدة للبحث ,بحيث برز على ضوء هده المحاولات التساؤل :هل بالمكان التوصل الى نظرية علمية للعلاقات الدولية مماثلة أو قريبة من النظريات العلمية التي تبلورت في مجال العلوم الأخرى,و بخاصة العلوم الطبيعية و الرياضية ؟[15]، غير انه هناك ملاحظات عديدة قد تم طرحها حول هذا المنهج :

أ-الإشكال الأول: يتمثل في معرفة إذا كانت كل المعطيات اللازمة لدراسة القضايا قابلة للدراسة الكمية. فقد كانت هناك محهودات معتبرة في هذا الاتجاه سواء من طرف الهيئات الحكومية المشتركة أو من قبل مؤسسات خاصة مثل البنك العالمي، منظمة

[15]اسماعيل,صبري مقلد.المرجع السابق الذكر,ص36.

الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية لغرب أوربا OCDE، والمنظمة العالمية للتجارة..إلخ، حيث أثبتت دراسة تقارير هذه الهيئات الصعوبة التي يجدها المختصيين عند جمع المعطيات القاعدية في شكل الأرقام، والسبب أن هذه المعطيات مقدمة من طرف الدولة نفسها، غير أن هذه الدول تجد نفسها أحيانا غير قادرة على تقديم هده المعطيات لأنها لا تملكها أصلا أو ترفض إعطائها لأن هذه المعلومات يمكن أن تضر بسمعتها، وإما أنها تقدم عن قصد معطيات غير صحيحة، وعليه فإن الأرقام تصبح ليست بريئة .ففي المجال الديمغرافي مثلا مازالت عديد من الدول لا تملك سجلات للحالة المدنية يمكن من خلالها القيام بإحصاءات دورية (حالة بعض الدول التي تعيش صراعات). كذلك فإن تقنيات سبر الآراء لا تقدم لنا نتائج فعالة لأن الوحدة القاعدية التي تبنى عليها معلوماتها وأعمالها والمتمثلة في العائلة مثلا ليس لها نفس النسبة ولا نفس القيمة الإحصائية داخل المجتمعات المختلفة. فالعائلة الإفريقية الواسعة البنية لا تتشابه مع العائلة "النووية" من النوع الغربي. ويضاف إلى هذا إشكالية الإخفاء المقصود للمعلومات من طرف الحكومات التي تخشى من استعمال الأجانب للأرقام المتصلة بها، فقد كان الإتحاد السوفياتي سابقا يخفي المعطيات المتعلقة بنسب الوفيات لدى الأطفال في المجتمع السوفياتي.كما نجد صعوبات كبيرة تتعلق بدراسة ظاهرة الهجرة العالمية حيث لا تتطابق إحصائيات دول المصدر مع إحصائيات دول الاستقبال ,حيث يدعو الخبراء الدوليون إلى الحذر في تناول الإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع.

وإذا كانت صعوبات التقنية الكمية والعراقيل السياسية تظربنزاهةونجاعة الإحصائيات الديمغرافية، فإن الإحصائيات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي تواجه كذلك نفس الصعوبات. حيث مازالت كثير من الدول غير قادرة على تقديم المؤشرات المرقمة حول نمو الناتج الوطني الخام الفردي، ونسبة التضخم السنوي، أو نسبة التمدرس لدى كبار السن، وقيمة الدين الخارجي وميزان المدفوعات ...إلخ. فغياب المعلومات حول هذه المؤشرات لا يساعد الباحثين على القيام بعمليات المقارنة.

ب-تكمن الصعوبة الثانية في الدراسات الكمية في كون بعض المعطيات غير قابلة للدراسة الكمية لكن يتم العمل على جعلها قابلة لذلك .في هذا الإطار نجد العمل الذي قام به الأمريكيان روبرت كوكس Cox Robert وهارولد جاكبسون Harold Jacobson بعنوان "قوة التأثير، صناعة القرار في المنظمات الدولية" (1973) التي تسمح بترتيب مكانة الدول. حيث اختارا

الاعتماد على خمس (05) مؤشرات، ثلاثة (03) منها مبنية على الدراسة الكمية وهي الناتج الوطني الخام الكلي، الناتج الوطني الخام الفردي وعدد السكان، وإثنان (02) من المؤشرات صعبان عن الدراسة الكمية، لكن تم جعلهما قابلان لذلك وهما القدرة النووية والهيبة Prestige.إن استعمال هذه المؤشرات الخمسة قد ساعد ويساعد الباحثين على تتبع مختلف التغيرات التي تحدث على مكان دولة معينة داخل الهراركية الدولية من فترة إلى أخرى.

وإذا كانت هذه المؤشرات قد تم وضعها بطريقة غير نزيهة في نظر البعض إضافة إلى عدم القدرة على الجمع بين مؤشر عدد السكان والهيبة النووية، فإن موضوع المكانة في ترتيب الدول حتى وإن كان موضوعا مهما للدراسة العلمية لا يمكن تناوله اعتمادا على أرقام تقريبية بالرغم من كون المعلومات المتعلقة بالدول يمكن تحميلها ودراستها عن طريق الكمبيوتر (بمعنى إحصائيا).

ج-**الإشكال الثالث** حول الدراسات الكمية التي تتعلق باختيار المعطيات المراد دراستها. من بين مميزات المنهج الإحصائي القدرة على تقديم مجموعة غير محددة من الفرضيات الهادفة إلى بناء الجداول أو حساب مؤشرات الربط. فالدراسات في هذا المجال مفتوحة في كل الاتجاهات، وعليه فإن السؤال المطروح هو ما هي الطرق القادرة على الوصول إلى نتائج مرضية؟ والإجابة عليه لا تعطيه لنا التقنيات الإحصائية. فالتجارب تبين لنا أن العبرة في البحوث لا تعتمد كثيرا على الإمكانيات المادية المستعملة بقدر ما هي على طبيعة المشكلة المدروسة نفسها. مثال ذلك الأعمال التي قام بها دافيد سينجر وميشال والاس Michel Walace حول التطور المقارن بين عدد الدول والمنظمات الحكومية منذ بداية القرن التاسع عشر (ق19)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الإعداد الدقيق للمعطيات القاعدية، خاصة تبيان المفاهيم المتعلقة بالدول وبالمنظمات الحكومية التي تطورت بكثرة خلال الفترة المدروسة وبحيث أصبحت كثيرا عن الجداول والمقارنات يعود الفضل فيها إلى هذه الأعمال التحضيرية المفيدة لكل من يريد البحث في تاريخ المنظمات وأشكال العلاقات الدولية. لكن الملاحظ أن مؤشرات الترابط التي وصلت إليها هذه الدراسات ليست لها أهمية كبيرة. فإذا كان الاعتماد على الحساب قد بين أن الزيادة في عدد المنظمات الحكومية يتغير موازاة مع تطور عدد الدول فهل يمكن استخلاص أن استقرار عدد الدول يتطابق حتميا مع انتشار عدد المنظمات الحكومية؟ أليس الاعتماد على مؤشرات أخرى مثل تزايد المبادلات بين الدول

وليس عدد الدول هو لذي يساعدنا على تفسير أحسن للتاريخ وتوضيح أحسن لمستقبل الظاهرة المؤسساتية في العلاقات الدولية ؟[16] **وعليه فإن أهمية الاستثمار الكمي للمعطيات يعتمد كثيرا على ضرورة القدرة على اختيار المتغيرات، إضافة إلى ما سبق فان الدراسات الكمية يمكن أن تفيد الباحثين في إدراج مواضيع أخرى تحت غطائها مثل تطبيق المنهج على موضوع الخطابات السياسية وتحليل المضمون, فالطريقة التي تعتمد على دراسة اللغةLangage وهي مصادر "سمي ولوجية" تساعد في دراسة العلاقات الدولية.**

II-المناهج التفسيرية:

أ-المنهج التاريخي:لا تختلف العلاقات الدولية عن العلوم الاجتماعية الأخرى في أنها تدرس أحداث ووقائع : فلقاء بين رؤساء دولتين أو نشوب حرب هي أحداث أو سلسلة من الأحداث تندرج في نطاق العمل البحثي للمؤرخ، لكن الحرب، الردع، المفاوضة، التخلف، القومية، الاندماج،..إلخ، هي ظواهر لا يمكن اختزالها في دائرة الأحداث التي هي مصدر لها، وتغيب عن الفهم إذا انتظرنا من المؤرخين أن يدرسوها كأحداث مؤرخة ,كذلك فإن المختصين في العلوم الاجتماعية لا يكتفون بالنقاش الموجود بين المؤرخين حول موضوع إعطاء التاريخ قيمة تفسيرية فقط، بل يلجئون إلى استعمال مناهج أخرى بهدف تجاوز مرحلة "المونغرافيا" وإيجاد تفسير موضوعي لمختلف الحقب التاريخية.

ب-استعمال النماذج: يقصد "بالنموذج" هنا شكلا مختصرا ومجردا ينظم بطريقة صارمة مختلف عناصر الواقع في بناء معين".[17]وبناء نموذج معين ينطلق من سلسلة من الملاحظات الفعلية أو التجريبية حول أحداث أو معطيات قابلة للدراسة الكمية مسبقا، وانطلاقا من هذه الملاحظات تكتشف وجود علاقات بين مجموعة من العناصر الواضحة، ومن وجود هذه العلاقات نستخلص شكلا مفسرا يمكن تطبيقه فيما بعد على حالات قابلة للمقارنة ويسمح باستكشاف الثوابت والمتغيرات الخاصة بكل حالة مدروسة.تعتمد كل العلوم الاجتماعية على النماذج, فنظرية النظم السياسية مبنية على نماذج تأخذ بعين الاعتبار بنية وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية والقضائية، كما ان دراسة الأحزاب السياسية تفرق بين عدة نماذج مرجعية انطلاقا من عدة شروط مثل تركيبة الأعضاء أو العلاقات بين القاعدة والقمة للجهاز الحزبي (الأحزاب الجماهرية، أحزاب نخبوية، مركزية

[16] Marcel, Merle.opcit , P106 .

[17] IBID, P116 .

ديمقراطية أو تعددية منظمة). كذلك فإن علماء القانون لم يستطيعوا التقدم في دراساتهم لو لم يرجعوا هم كذلك إلى الاعتماد على نماذج من المفاهيم مثل المركزية واللامركزية والفيديرالية..إلخ.أما علماء الاقتصاد فإنهم يعملون كذلك على مجموعة من النماذج مثل نموذج النمو، الأزمة، التنمية، المبادلات..إلخ، يقدمونها اعتمادا على الدراسات الكمية في شكل رياضي.

أما في ميدان العلاقات الدولية فإننا أمام مئات من النماذج تم تحضيرها من طرف الباحثين، حيث يمكننا ذكر نموذج نظرية المباريات، نموذج نظرية الاتصالات (عند كارل دوتش) ونموذج التحليل النسقي (النظمي).

ج-التحليل النسقي: يعتبر نموذج التحليل النسقي من النماذج القليلة التي لا تتعرض إلى الانتقاد، بحيث يقدم لنا إطارا فعالا للتحليل ودراسة العلاقات الدولية.يعتبر مفهوم "النظام" من الاستعمالات الشائعة في علوم الطبيعة للتعبير عن وجود علاقات بين عناصر خاصة لمجموع معقد (مثل النظام الشمسي)، وابتداء من القرن التاسع عشر (ق19) تم إسقاط هذا المفهوم على دراسة المجتمع، بعد ذلك ساهمت أعمال علماء الرياضيات في تشكيل مفهوم "النظام" كما ساهمت أعمال علماء الأنثربولوجيا وعلماء الاقتصاد في إدخال التحليل النسقي في الميدان الاجتماعي، غير أنه وجب انتظار منتصف القرن العشرين (20ق) أين شاهدنا مع أعمال الأمريكي تالكوت بارسونزTalcot parsons اتضاح مفهوم متجانس حول النظام الاجتماعي.

تتعدد الاستعمالات العلمية لكلمة "نظام", فهو أحيانا يعبر عن وحدة للقياس (نظام القياس)، ويتكلم علماء التاريخ عن الأنظمة الدبلوماسية (مثل نظام مترنيخ، ونظام بسمارك) للتعبير عن تركيبة من القوى موجهة لضمان تفوق دولة معينة أو انتصار مبدأ سياسي معين يضمن الحفاظ على مصالح قوة معينة ولما يتكلم الماركسيون عن "النظام الرأسمالي" أو الغربيون عن النظام الاشتراكي,فانهم يقصدون مجموعة من العلاقات القانونية بين مالكي وسائل الإنتاج. لكن عندما يتكلم دافيد سينجر David Singer في دراسته عن النظام الدولي فإنه يقصد ببساطة مجموعة الدول الموجودة على وجه الكرة الأرضية وليس نوعا معينا من البنيات الاجتماعية.وإذا رجعنا إلى أعمال بارسونز، فإن النظام الاجتماعي هو مجموعة من الوظائف المتنوعة، وهذه الوظائف هي:

1-الحفاظ على النموذج الأصلي والخاص للعلاقات التي تضمن هوية الجماعة.

2-القدرة على التكيف مع الضغوطات الناتجة عن البيئة الخارجية.

3-القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف تهم حياة كل الجماعة.

4-الحفاظ على الاندماج الاجتماعي (الإجماع).

إن كل وظيفة من هذه الوظائف يضمنها بصفة متينة جزء محدد من الجماعة:

الحفاظ على النموذج الاجتماعي عن طريق البنيات العائلية، التأقلم مع المخاطر الخارجية عبر السياسات الاقتصادية، الحفاظ على الإجماع عن طريق المؤسسات والتقاليد الثقافية. وعليه فإنه فقط الجماعات الأكثر تقدما هي التي تملك حسب -بارسونز- وظيفتين اخرتين: وظيفة تغيير الأهداف المرجوة ووظيفة القدرة على التغيير الذاتي بدون الإضرار بهوية الجماعة. أما عن الإنتقادات والتحفظات التي وجهت الى المقاربة الوظيفية التي جاء بها بارسونز فقد تعلق الأمر بادعائه تقديم نموذج عن المجتمع المتجانس الخالي من النزاعات والذي يحاول الاستمرار بدون صراعات.

وباختصار فإن قواعد النظام ما هي إلا تبرير للإبقاء على إعادة إنتاج النظام القائم. فإذا كانت الأنظمة الاجتماعية تمتلك حقيقة الموارد اللازمة لفرض وجودها عبر الزمن، فإن هذه الأنظمة معرضة في نفس الوقت إلى الاختلالات مثلها مثل الأنظمة البيولوجية بحيث كلها يمكن في ظروف معينة أن تتعرض إلى الزوال إذا ما تعرضت إلى الانفجار من الداخل أو تحت الضغط الخارجي. أما الانتقاد الآخر الموجه للوظيفية فيتعلق بطابعها "الميكانيكي" المستمد من نماذج العلوم الطبيعية بينما تتكون المجتمعات من أشخاص يفكرون ولا يمكن التنبؤ بأفعالهم. هذه الأفعال سواء كانت فردية أو جماعية تخضع إلى الميول والرغبات أكثر من العقل وبالتالي يصعب التحكم فيها وتحليلها.

وقد جاء عمل ديفيد استون David Easton ليسمح لنا بتخفيف هذه النقائص فقدركز استون في تركيب النظام السياسي على مايلي:

1-أهمية العلاقات بين النظام وبيئته.

2-أهمية تنظيم النسق من طرف سلطة قادرة على منح استجابة فعالة للتحديات الآتية من البيئة.

يتطلب التحليل النسقي دراسة مجموع التفاعلات التي تحدث بين النظام وبيئته عبر جدول بياني من النوع "السيبرنيتيكي", ويتكون النظام من مجموعة محددة من العلاقات وهو في اتصال مع محيطه عبر ميكانيزم "المدخلات" Imput و"المخرجات"Output. تتكون المدخلات من مجموع المطالب والدعائم التي توجه على النسق الذي يعتبر الكل، وداخل النظام تتحول المطالب والدعائم عبر رد فعل تشارك فيه كل العناصر المكونة للنظام حيث ينتج عن ذلك في النهاية رد فعل شامل تقوم به السلطة المنظمة يعبر عن الطريقة التي يحاول بها النظام التأقلم مع المحفزات والضغوطات الآتية من المحيط (البيئة). رد الفعل هذا (المخرجات) يمثل استجابة النظام. لكن في نفس الوقت هو مسلك آخر لرد الفعل(Fead-back) يساهم بدوره في تعديل البيئة التي تنطلق منها مطالب جديدة وتدعيمات جديدة.[18]

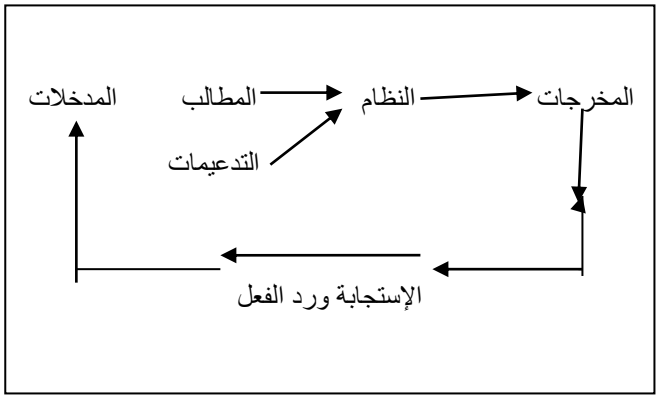

نموذج إستون

ومما سبق يقدم لنا الفرنسي مارسال ميرل تعريفا للنظام بأنه "مجموع من العلاقات بين عدد معين من الفواعل محصورة في بيئة معينة وخاضعة إلى نموذج فعال يضبطها".[19] إن التحليل النسقي الذي تصوره دافيد إستون يقدم لنا فائدة مزدوجة، فهو من جهة يسمح لنا بإعداد قوانين الديناميكية الاجتماعية، لأن هذا التحليل يحاول أن يستوعب بعيدا عن القرارات الخاصة تسلسل ردود الأفعال التي عن طريقها تتواصل مختلف الأنساق فيما بينها وتصل إلى تجاوز العراقيل التي تواجهها.ومن جهة أخرى يسمح التحليل النقي بتقييم بدقة التفاعلات التي تظهر على طول الخط بين الفروع الداخلية (الموجودة داخل النظام) والفروع الخارجية (الموجودة داخل البيئة)، لكن الوصول إلى هذه

[18] Marcel, Merle, opcit , p128 .
[19] Marcel, Merle, opcit , p128

النتيجة المزدوجة لا يجب أن ينسينا أن النظام المدروس لا يوجد إلا بوجود بيئة ولا يمكن تعريفه أو تحليله الا ارتباطا بهذه البيئة. كذلك فإن نموذج إستون يحمل طابعا شاملا، بحيث يمكن إسقاطه على دراسة شركة كما يمكن إسقاطه على دراسة إدارة أو حزب سياسي أو نقابة أو على الدولة. وهذه الخاصية لا يجب تجاهلها لأن تطبيق التحليل النسقي على دراسة العلاقات الدولية تسمح لنا بفعالية بوضع هذه الظاهرة داخل نسيج مجموع العلاقات الاجتماعية بدون إعطاء حكم مسبق عن شخصيتها الراديكالية . و في نفس الوقت فإن اهتمام كثير من المختصين (مثل جون بورتون J.w.Boorton، فيليب برايار Braillard Philippe ، وكارل كيزر K.Kaiser)بتطبيق التحليل النسقي على العلاقات الدولية لا يعني أن هذا المنهج يقدم لنا ضمانات كافية، لأن هذا النموذج يبقى كذلك فرضية للعمل يجب دائما اختيار عناصرها وتوازناتها.ويبقى أن فائدة التحليل النسقي هي تقديم أدوات للتحليل القائم على تفكيك، مقارنة واستيعاب التفاعلات. فإذا انطلقنا من فرضية أن العلاقات الدولية تشكل "نظام" فإن هذا يتطلب أولا التفرقة بين النظام وبيئته، كما يتطلب ذلك التعريف بهذه البيئة الخاصة بالنظام وجرد مكوناته، وهذا يعني أن العناصر المكونة للنظام (الفواعل أو الأنظمة الفرعية) يجب التعرف عليها كما يجب معرفة السلطة المنظمة، وتقييم قدرتها على النشاط، وفي النهاية فإن هذا يفترض أن العلاقات بين النظام وبيئته وكذلك العلاقات بين العناصر المكونة للنظام، يجب أن تكون هي كذلك موضوعا للبحث.

إن دراسة العلاقات الدولية من هذه الزاوية يعطي للتحليل السقي طبيعة حيادية خالية من الأحكام المسبقة، فالتركيز على مفهوم "الكل" يجبرنا التحليل النسقي على عزل ودراسة مختلف العوامل Facteurs التي تؤثر على العلاقات الدولية كما يجبرنا على التعرف على الفواعل Acteurs والأشخاص والجماعات التي تتشابك قراراتها في شبكة النزاعات التي تهدد هذه الفواعل قبل القيام بتصور أحكام تقييمية حول طبيعة النظام الدولي القائم أمامنا. أما عن حدود ونقائص تطبيق نموذج إستون على النظام الدولي مقارنة بالنسق السياسي المحلي فإنه يمكن إجمالها في إشكاليتين تتعلقان بطبيعة النظام الدولي:

1-عكس الأنظمة الأخرى، فإن النظام الدولي هو نظام ليس له حدود فيزيائيا، ومنغلق على ذاته، وهي مسألة تطرح مشاكل عويصة وعلمية للبحث والاكتشاف فيما يتعلق بعلاقة النظام الدولي والبيئة.

2-عكس الأنظمة الأخرى، فإن النظام الدولي لا يمتلك سلطة واضحة للضبط، وهذا يسمح للدراسة بتحديد وتفسير مختلف الاختلالات التي تطرأ عليه.

وغليه فإن المسألة لا تتعلق بكمال أو تطابق نموذج إستون مع النظام الدولي، بل بالعكس بكيفية الاستفادة من هذا النموذج من أجل فهم كيف ولماذا تشكل العلاقات الدولية نظاما اجتماعيا خاصا وأصيلا.

إضافة إلى ما سبق، فإن علم العلاقات الدولية لا يكتف بالأدوات المنهجية التي ذكرناها، بل إن هذا الجانب المنهجي ليس له حدود بسبب تعقد الظاهرة، لذلك فإن استعمال واللجوء إلى مختلف المقاربات المفسرة للظاهرة هو ضرورة ملحة أثناء البحث، وهو ما ينبهنا إليه الفرنسي سيرجي سور Serge sur الذي يرى أن شساعة حقل العلاقات الدولية قد نتج عنها نقاشات نظرية ومنهجية شغلت مساحة هامة من هذا الحقل الذي يتميز بعدم القدرة على التأكد التجريبي من الفرضيات، وفي ظل ذلك فإن الخصومات والنقاشات الفكرية والمواجهات بين مختلف الأطروحات والمفاهيم العامة والمقارنة بين أدوات التحليل، كل ذلك يسمح بالتطور العقلاني للحقل وكل ذلك يعتبر منهجيا نافعا.[20]

وبصفة موضوعية تستعمل النظريات والمقاربات الموجودة كأدوات للتحليل تساعد على توضيح بعض الجوانب المدروسة من الظاهرة، فهي تعرف لنا الموضوع المدروس وتقدم لنا الإجابات عن الأسئلة التي تطرحها أو تسمح بطرحها,

I.6-إشكالية المفاهيم في علم العلاقات الدولية:

I.6.أ-المجتمع الدولي: لا يمكن فهم العلاقات الدولية بدون التعرف على الموضوع الذي تدرسه, وإذا كان موضوع العلاقات الدولية هو المجتمع الدولي، فإن الأسئلة المطروحة هي:

ما هو تعريف المجتمع الدولي؟ ما هي تركيبته؟ وما هي طبيعته الحقيقية؟

تعريف المجتمع الدولي: يعرفه الفرنسي سيرجي سور: "المجتمع الدولي هو حالة اجتماعية وفي نفس الوقت حالة طبيعية، أو بمعنى آخر هو واقع ومصطلح، وفي نفس الوقت هو بصفة أساسية

[20] Serge, Sur. opcit, p 37.

مجتمعا سياسيا بما معناه أن المقاربة السياسية هي الوحيدة التي تسمح بتلخيص عناصره وتفسيره، أي تبيان معناه". [21]

1-يتميز المجتمع الدولي بحضور مباشر، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي :

الخصائص الفردية والخصائص الجماعية: إن المبادلات العالمية التي يقوم بها الأفراد والناتجة عن العلاقات الخاصة (الفردية) كثيفة: نجدها في ميدان السياحة، الهجرة، التنقلات الجسدية، وكذلك المعاملات التجارية والفكرية، انتقال الأفكار، الصور، التكنولوجيا والأملاك، كل هذا ينتمي إلى الحياة اليومية للأفراد.

أما على المستوى الجماعي، فإن تأثير ورؤية هذا المجتمع والعلاقات التي تنتج عن ذلك يبدو واضح من خلال تلك القرارات الهامة ذات التوجه الاقتصادي أو السياسي التي يتم اتخاذها في إطار عالمي، كما أن الكوارث والنزاعات الخارجية تندرج في خانة المخيلة الجماعية لأنها تحدث نقاشات وردود فعل داخلية مما يؤدي بنا إلى الاعتراف بوجود ما يسميه ماكلوهان Mcluhan "القرية العالمية".

خاصية التطور للمجتمع الدولي: إن هذا الحضور المباشر للمجتمع الدولي هو نتاج لتطور غير متناه ومتنوع جدا حسب القارات وحسب حالة كل دولة، وتبعا لمستوى المعيشة والثقافة، فالعالم أصبح شبه "أرخبيل" يتكون من تجمعات كبيرة ترتبط فيما بينها بعدة قنوات وبعيدة عن بعضها حسب طبيعة بيئتها المحلية، حيث اصبحت باريس أقرب إلى نيويورك من حي أو مدينة فرنسية لا تبعد عنها إلا بكيلومترات قليلة فقط، بل أن هذه الترابطات قد أكملتها وأصبحت تستبدلها في بعض الأحيان الروابط الغير مرئية الناتجة عن التطور الهائل في وسائل الاتصال، خاصة الانترنت، وهذا معناه أن العلاقات بين الدول لا تختزل العلاقات الدولية، فهي علاقات مابين الأفراد وعابرة للدول، كما أنها علاقات بين مختلف الجماعات.

2-التقارب بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي: بالرغم من التطور العلاقات بين الأفراد وهشاشة الحدود بين الدول وكذلك عولمة القضايا فإن الفروقات والمسافات بين المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي مازالت معتبرة، وهذا الاختلاف يبدأ من طبيعة كل نوع من هاذين النوعين، فالمجتمع المحلي هو مبدئيا مجتمعا خاضعا لنفس القانون، كما أنه متماسكا بسبب

[21] Serge, sur , opcit, p 41.

انتمائه المشترك، يجعله ذلك قادرا على الاستجابة لكل متطلبات أفراده، في مقابل ذلك فإن المجتمع الدولي غير متجانس، يتكون من وحدات متفرقة، وغياب التجانس هذا، يجد مصدره في عدة عوامل جغرافية، تاريخية، ثقافية، سياسية، واقتصادية..إلخ.

يمكن حقيقة ملاحظة ميل المجتمع الدولي إلى التجانس المستمر بسبب كثافة المبادلات وانتشار بعض النماذج الثقافية أو السياسية. هذه الحركية تخلق نوعا من التقارب يسمح بالتعاون ويشكل بيئة متضامنة يكون الاتصال داخلها سهلا وسريعا، لكن بالرغم من ذلك لا يمكننا التسليم بنتائج هذا التطور لأن التقارب داخل المجتمع الدولي لا يستطيع تغطية تناقضات المصالح والنزاعات الموجودة بين عناصر هذا المجتمع، فبقدر ما نلاحظ التعايش، هناك الصراعات، وبقدر ما يوجد اختلاط يوجد سوء التفاهم,وهو مالخصه جيرار ديسوا في "اشكالية الأمن و التبادل"[22].

3-الدولة رابطة بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي: في قلب هذه الاختلافات بين النوعين يجب إعطاء مكانة خاصة لكيان سياسي يعتبر في نفس الوقت إطارا للتنظيم القانوني، هذا الكيان ينتمي إلى المجتمع الدولي كما ينتمي إلى المجتمع المحلي، كما أنه يعطي بعدا معينا للتفرقة وهو المفتاح، وفي نفس الوقت العنصر الرئيسي المنظم. ويتمثل في الدولة التي تقدم لنا مجموعة من الخصائص المتعارضة وذلك حسب الزاوية التي نريد النظر إليها منها:

على المستوى المحلي: تعبر الدولة عن الجماعة التي تتكون منها، كما أنها تترجم مبدأ هوية هذه الجماعة، وفي نفس الوقت هي وسيلة للهيمنة والمشاركة، والدولة هي دائما شكلا لمبدأ التراتبية (الهراركية)، وهي تمتلك حق احتكار العنف الشرعي الذي نجد تعريفها فيه و الذي يسمح لها ويفرض عليها ضمان احترام الأمن العام على الفضاء الذي تراقبه. كذلك تعتبر الدولة نتاج لمبدأ الشرعية مهما كان محتواه ومصدرا لنظام قانوني يسمح لها ببسط شرعيتها الخاصة، ويتطابق مع ذلك السيادة المحلية للدولة، وقدرتها على تنظيم نفسها واحتكار التنظيم في مواجهة شعبها على إقليمها، كذلك تعتبر الدولة إطارا للحرية وتبقى الإطار الأساسي لتنظيم الحريات العامة الفردية والجماعية.

[22]جيرار,ديسوا(ترجمة قاسم المقداد),دراسة في العلاقات الدولية(الجزء الأول),دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع,دمشق,2014(الطبعة الأصلية2006),ص63,

على المستوى الدولي: تعتبر الدولة في نفس الوقت مكونا رئيسيا من مكونات المجتمع الدولي، فانطلاقا من تجاوز العلاقات أكثر من دولة تصبح تسمى "علاقات دولية"، لكن تعدد الدول يؤدي إلى استبدال الاحتكار الذي تمارسه (على المستوى المحلي) بالمنافسة (مع الدول الأخرى)، واستبدال القيادة (الهرارکية) بالمساواة. حيث تصبح الدولة في مواجهة دول أخرى ذات سيادة مثلها حيث تختلف السيادة الدولية عن السيادة المحلية ويتطلب ذلك الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول.

I .6.ب-العلاقات الدولية والسياسة الدولية:

تختلف العلاقات الدولية بصفتها "تفاعلات عابرة للحدود مهما كانت طبيعتها بين مختلف الفواعل أي كانت هي" عن السياسة الدولية باعتبارها "سلوك الدول والتفاعلات بين الدول" أو مجموعة السلوكيات والمؤسسات والقوانين المحددة لحوكمة مجموع الجيوبوليتيك العالمي" . فالسياسة العالمية تشير إلى سلوك الدول على الساحة الدولية وخياراتها الدبلوماسية لتحقيق مصالح شعبها.[23] بينما العلاقات الدولية "ليست سياسة في واقع الأمر".[24] وفي الأخير فإن عبارة "السياسة الدولية" تستعمل غالبا، حسب كريس براون، بشكل فضفاض، فالسياسة إذا رجعنا إلى الوصف التقليدي تتصل بالسلطة والحكومة بينما لا توجد سلطة دولية بالمعنى الاصطلاحي للكلمة.

I.6.ج-توازن القوى: التوازن هو ظاهرة موجودة في الطبيعة، وبالتالي فهو ليس من اجتهاد فكر محدد. وإذا رجعنا الى العلاقات الدولية فإن مفهوم التوازن مرتبط بعلاقات السلم والحرب بين المجتمعات والدول. فقد كانت مجتمعات وادي الرافدين ومصر تتبع أساليب التوازن في علاقاتها، وكذلك فعلت المدن اليونانية القديمة وتطورت هذه الظاهرة إلى العصور الوسطى في أوربا حيث كان الأمراء ينشغلون بإعداد تراتيب على نمط نظام توازن القوى تحفظ عليهم إماراتهم وتخدم تطلعاتهم .وقد شاعت هذه التسمية بعد أن استعملها "روبرت ووليول", الوزير الأول الإنجليزي في عهد الملك "هنري الثامن", في خطاب له أمام مجلس العموم بتاريخ 13 فبراير 1474، وقد كان الملك هنري الثامن يفتخر بلقب "الحكم في أوربا" Arbiter وأمر أن ترسم له لوحة حاملا بيده اليمنى ميزانا كفتاه في حالة توازن تام في إحداهما فرنسا وفي الأخرى النمسا ويحمل بيده اليسرى وزنا ليلقي به. واتخذ شعارا له "من أنصره

[23] Dario, Battistela. Opcit , p16

[24] كريس, براون(ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)(الطبعة الأولى): فهم العلاقات الدولية.مركز الخليج للأبحاث , الامارات العربية المتحدة,2004. ص 5.

يغلب".إلا أن فرنسا كانت السابقة في القيام بدور "حاملة التوازن" عشية إقرار معاهدات ويستفاليا لمبدأ توازن القوى ضمنيا.أما الولادة الحقيقية لمبدأ توازن القوى فقد كانت بمناسبة صلح (اتفاقية) "أوترخت" (1714) الذي جاء لتوطيد سلام وأمن العالم المسيحي بتوازن عادل في القدرة. حيث تعتبر هذه المعاهدة إشارة فاصلة بين عهد وآخر في تاريخ العلاقات الدولية الأوربية لأنها تضمنت مبدأ توازن القوى، كما أسهم في نجاحه تأدية بريطانيا دور الدولة "حاملة التوازن" إلا أن الثورة الفرنسية وما نجم عنها، والنزوع إلى السيطرة وتحقيق الامتيازات هوى بمبدأ توازن القوى، فكان لابدمن إعادة رسم خارطة أوربا السياسية والانتقال بهذا المبدأ من وضعية إلى وضعية، وكان لظهور الأسلحة الذرية (بعد سنة 1945) أثره في تغيير معالم "توازن القوى التقليدي" والانتقال به إلى ما أصبح يعرف "بتوازن الرعب".

ويستند مبدأ توازن القوى إلى ركيزتين أساسيتين:

1-أن الدول الأطراف في هذا النظام يجمعها هدف واحد هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

2-يتحقق التوازن "في أي موقف دولي" عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، يمكن من خلالها تفادي أي اختلال في علاقات القوى القائمة. وقد اتبعت في سبيل تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدية عدة وسائل من أهمها: سياسة فرق تسد، سياسات التعويضات الإقليمية، سباق التسلح، التحالفات..إلخ. والملاحظ أن هذه السياسات لم تندثر إبان "توازن الرعب"، بل استمرت بصياغات جديدة لها بالرغم من أن ظاهرة التنظيم الدولي المعاصر قد حاولت النهوض وتطوير النظرة التوفيقية لمصالح الأضداد عبرت عنها منظومة الحرب الباردة بكل ما كان فيها سيما وأنها قامت على نظام لتوازن القوى غير مسبوق لجهة تعدد مكوناته وتعقدها من جهة، وكثافة التفاعلات الداخلية في نطاقه من جهة ثانيةوافتقاره إلى صدقية المرجعية القانونية التي ادعى الاحتكام إليها من جهة أخرى.

I.6.د-العولمة: كلمة "عولمة" مصدرها باللغة الإنجليزية Globalisation وقد بدأ استخدامها في بداية الثمانينات من القرن العشرين في المدارس الأمريكية لإدارة الأعمال، وقد وردت في دراسات وأبحاث حول إستراتيجية التسويق مع الأمريكي E.M.porter والياباني Ohmaek، وعبرت عنها الصحف الأنجلوسوكسونية قبل أن تهيمن على الخطاب السياسي النيوليبرالي ، وقد عبرت الدراسات التي تشيد بهذه العولمة

التقنية Techno-Globalisation عن ولادة عالم بدون حدود تحركه شركات بدون جنسية. وقد وجدت دعما مهما لها متمثلا بإيديولوجية شاملةترى أن أمر الواقع التكنولوجي هو الذي يحكم من الآن فصاعدا عملية إعادة أو تنظيم السياسة على المستوى العام برمته، وهو ما أشار إليه "ماكلوهان" في معرض حديثة عن "القرية الكونية". في نفس الوقت تناول "زبيغنيو بريجنسكي" مسألة "نهاية الإيديولوجية" معتبرا أن بلوغ الثورة التكنو إلكترونية كان ثمرة التقاء الجهود التكنولوجية وتضافرها وتكريس القوة الأمريكية العظمى كأول "مجتمع كلي في التاريخ"، لكن اتضاح العولمة على الشكل المعروف اليوم لم يتأكد إلا في الثمانينات من القرن العشرين ولكن تحت رعاية الجيو-اقتصادي وليس تحت الجيو-سياسي. وهيمنت تدريجيا عبارات عالم بلا حدود، قرية كونية، عولمة تقنية..إلخ على الخطاب السياسي الاقتصادي اليومي وتمكنت من اللعب على المخيلة الاجتماعية فأصبح لها وزن في النقاشات السياسية ونجحت فيما تتضمنه من محتوى إيديولوجي وتبعا للوجهة المرغوبة.

تعريفها : تعني العولمة شيوع النظام الرأسمالي وشيوع المعلومات والأخلاق وشيوع طرق المعاش والحياة، وشيوع الثقافة الواحدة وشيوع الفلسفة الرأسمالية وهو اختراق الحدود وانصهار الثقافات لتصب في بوتقة واحدة هي الثقافة الغالبة. ومن الأمثلة تجربة مطاعم ماكدونالدز ومطاعم الوجبات السريعة مطاعم بيرغركنغ والبيتزاهوت وفريدي شيكن.

ومن الأمثلة أيضا محطات الوقود العالمية عابرة للقارات ونوعية السيارات ووسائل الاتصال الحديثة واستعمال البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وسهولة التحرك للبشر والبضائع والمعلومات عالميا من مكان لآخر، بالإضافة لسهولة الاتصال عبر الهاتف النقال والساتيلات والاتصالات الإلكترونية.

والعولمة هي الانتقال من المحلية والقومية الضيقة إلى العالمية الواسعة، وهي نظام تخطيط السوق المحلي إلى نظام سوق حرة بلا قيود "نظريا" ومن ثقافة ضيقة نمجد الوطن إلى ثقافة عالمية تمجد العالم، ومن تعصب إلى انفتاح وتقبل الآخرين، ومن عقلانية التميز إلى عقلانية العلم والثقافة.

ومن مظاهر العولمة الاهتمام بحقوق الإنسان خاصة مساواة النساء مع الرجال في بعض المجالات ولو كان ذلك عند البعض نظريا .ومن مظاهرها الديمقراطية الإشادة بالعلم والعقلانية والموضوعية ومن معالمها قدرة الثقافة الحديثة على الانتشار ومحاربة

التعصب الديني والقومي والعرقي الضيق والاتجاه إلى قبول الآخر رغم الاختلاف العقائدي والتراثي واللغوي.

وسياسة العولمة يتم فرضها بالقوة على الكثير من دول العالم خصوصا تلك التي تتعارض عقائدها وتوجهاتها ومفاهيمها مع الفهم اليهودي، المسيحي للدين والأخلاق والثقافة ونمط السلوك وفي مقدمة هذه الدول دول العالم العربي والإسلامي.

ويرتبط مفهوم العولمة ارتباطا مباشرا بمفهوم آخر هو "الليبرالية الجديدة" التي يصنفها أنصارها بأنها سياسات السوق الحر التي تشجع الجهد الخاص والاختيار للمستهلك، وتكافئ المسؤولية الشخصية والمبادرات في مجال الأعمال وترفض التقاعد والعجز والبيروقراطية والحكومة الطفيلية التي لا يمكن لها أبدا أن تأتي بما هو جيد، حتى ولو توفرت لديها حسن النية على ندرتها.

أما معارضو هذه الظاهرة فيعتبرون أن لهذه السياسة عواقب اقتصادية على المجتمعات، فهي تؤدي إلى زيادة هائلة في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة ملحوظة في شدة حرمان الأمم والشعوب الفقيرة في العالم، وبيئته كونية تعاني من الكوارث، واقتصاد كوني غير مستقر وكذلك مصدر أرباح لم يسبق له مثيل بالنسبة للأغنياء. فالليبرالية الجديدة "تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة بالسيطرة على أكبر حيز ممكن من الحياة الاجتماعية كي يتم تحقيق أقصى الأرباح" كما يقول نعوم تشوسكي[25].وفي النهاية فان هناك سؤال يطرح نفسه يتعلق بمعرفة ماغيرته العولمةأو مالم تغيرهفي طبيعة العلاقات الدولية ,فهل النظريات التى وضعت بشأنهاماتزال ذات مصداقية ؟[26]

I.7-تطور ظاهرة العلاقات الدولية :

يقول الفرنسي مارسال ميرل: "من الصعب، لكي لا نقول من المستحيل، التأريخ بدقة لظهور ما نسميه "العلاقات الدولية".[27] ان التفرقة بين السلم والحرب تبدو مرتبطة بوضوح بنشوء المجتمعات المنظمة. غير أن مستوى تنظيم هذه المجتمعات في نفس الفترة كان يختلف من قارة إلى أخرى، وذلك حسب المعطيات التاريخية الواردة إلينا :

[26]جيرار,ديسوا, المرجع السابق الذكر,ص78,

[27] Marcel, Merle .Opcit, p11.

فإذا رجعنا إلى التاريخ الفرعوني الممتد إلى غاية القرن الرابع عشر قبل الميلاد، فإننا غير قادرين على تركيب ما جرى من أحداث بدقة في تلك الفترة من التاريخ البشري في أغلب المناطق. لكن التاريخ القديم لمنطقة البحر المتوسط يقدم لنا مجموعة من المعطيات حول الحروب أو حول علاقات السلم التي كانت سائدة في المدن(Cities) أو الإمبراطوريات التي هيمنت على هذا الجزء من العالم، في مقابل ذلك فإن غياب مصادر مكتوبة كاملة ومشروحة يصعب علينا القيام بالمقارنة مع حياة المجتمعات الإفريقية، الأمريكية أو الآسيوية التي لم تشهد في نفس الفترة نفس طريقة التنظيم والعلاقات. وبسبب عدم القدرة على مسح كل التاريخ الإنساني، فان الأفضلية تبدو في نظر المختصين في الأخذ كنقطة مفصلية في التأريخ تلك القطعة المؤسسة "للعالم المعاصر" وهي تلك المتعلقة بميلاد المجتمعات السياسية التي تعتبر الدولة المعاصرة (الحديثة) وريثها المباشر في القرن السادس عشر، بالرغم من أن اعتماد هذا التاريخ يحمل دلالات غير حيادية من زاوية الزمان والمكان.

فقد شهدت العصور الوسطى الأوربية عدة أنواع من النزاعات وأشكالا من التنظيم "العالمي يمكن أن تقدم فائدة في عملية المقارنة مع التجارب اللاحقة.

وتبقى الحقيقة الواضحة أن العلاقات الدولية قد غيرت طبيعتها انطلاقا من تلك اللحظة التي فرضت فيها الدولة سلطتها كشكل من السيادة في مواجهة السلطات الدينية أو السياسية التي كانت تدعي حماية لمسيحية. وقد حدثت هذه القطيعة خاصة مع انهيار الوحدة الروحية وانقسامها إلى قوتين متنافستين (الإشارة هنا إلى الحركة البروتستانتية) وتركها المجال تدريجيا لصالح التصور اللائكي للسلطة السياسية.كما أن الاكتشافات الجغرافية الكبرى قد دفعت بأوربا التي واجهت الخطر التركي إلى القيام بعمل استعماري غير واجهة العالم بما فيه نفسها.[28]هناك اجماع حول الهيمنة التي مارستها أوربا على باقي العالم منذ القرن السادس عشر ولمدة ثلاثة قرون. من هنا فإنه ليس حياديا إختيار المنطقة التي تشكلت فيها العلاقات الدولية ووسائل القوة وأدوات المعرفة كمجال للدراسة والبحث.

مرحلة وستفاليا: لقد حدث تحولا جذريا في ظاهرة العلاقات الدولية ابتداء من القرن السابع عشر، حيث ظهر "نظام دولي" حقيقي في صورة مجموعة من الدول ذات السيادة توجد بينها تفاعلات منتظمة بوضوح، بحيث أن سلوك كل دولة هو عامل مهم

[28] Marcel, Merle .Opcit, p12.

يؤثر في سلوك الدول الأخرى. إن هذا الواقع الجديد الذي برزت عنه صفة "العالمية" هو نتاج لحرب "الثلاثين سنة" (1618-1648) الذي انتهى بعقد مؤتمر وستفاليا سنة 1648 والتي كان سببها محاولة العائلة الكاثوليكية "هابسبورغ" توسيع حكمها إلى كامل أوربا التي أصبحت غير خاضعة لمبدأ حكم " الكنيسة العالمية" سبب ظهور الدول الملكية المستقلة إقليميا عن الحكم المزدوج المتمثل في السلطة الروحية للبابا والسلطة الدنيوية للإمبراطور الذي كان سائدا خلال العصور الوسطى.[29] فقد انتهت حرب الثلاثين عام بعقد اتفاقية وستفاليا التي كرست انتصار الدولة كشكل مفضل للتنظيم السياسي للمجتمعات يتميز بمبدأ مزدوج هو السيادة الخارجية (بموجبه لا تعترف أي دولة بسلطة أعلى منهاوكل دولة تعترف بالدولة الأخرى كمتساوية معها)، والسيادة الداخلية وكل دولة تمتلك السلطة الكاملة على إقليمها وسكانها ولا يحق لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى).

لقد أصبحنا منذ هذه الفترة قادرين عن الكلام عن العلاقات الدولية التي أصبحت حاضرة كعلاقات أفقية منتظمة بين مختلف المجموعات الاجتماعية القائمة داخل أقاليم محدودة سياسيا في شكل دول ذات سيادة.

يجمع الدارسون أن السمة الرئيسية للعلاقات الدولية الناتجة عن وستفاليا هي "الفوضوية" والسبب في ذلك هو غياب سلطة مركزية تضبط سلوك الدول. فقد تأسس ما يسمى "بنظام وستفاليا" تمثل في تصور جديد عن الدولة والعلاقات الدولية. حيث شهدت أوربا احتكار الملوك للسلطة على الشعوب والأقاليم، وأصبح هناك ضرورة حمايتهم من كل اعتداء خارجي، ويسمح ذلك بالحفاظ على حالة توازن القوى بين الدول الأوربية حتى عن طريق الحرب. وقد دامت هذه الوضعية إلى غاية 1815.

-فترة1815-1914: بعد "الحروب النابليونية" التي شهدتها أوربا بسبب محاولة فرنسا "تصدير الثورة" انعقد مؤتمر فينا سنة 1815، ونتج عنه ما يسمى "بالوفاق الأوربي" حيث تضمن تكريس اتفاق الدول الأوربية على مجموعة من المبادئ والقواعد للعلاقات فيما بينها تمثلت في الحفاظ على مبدأ توازن القوى وتجنب أوربا نزاعات جديدة شاملة. ونتج عن ذلك نظام متعدد الأطراف ضمن توازنه مجموعة قليلة من الدول هي فرنسا، روسيا، بريطانيا، النمسا وبروسيا (ألمانيا)، هذا الوفاق عبرت عنه آلية المؤتمرات والندوات التي حاولت اعتماد تطبيق "القيم

[29] Dario, Battistela.Opcit, p20.

المشتركة" غير أن هذا النظام قد بلغ محدوديته سنة 1860 حينما برزت بروسيا كقوة أوربية كبرى ودفعت بالعلاقات الأوربية إلى التوجه نحو نظام جديد من الأحلاف وفي نفس الوقت إلى دبلوماسية عالمية جديدة. وبسبب الصعود الألماني هذا وازدياد حدة التنافس الأوربي الاستعماري وعسكرة التحالفات التي لجأت إليها ألمانيا خاصة بعد سنة 1880، وظهور النزعة الوطنية التي دفعت بالدول والشعوب الأوربية الى مواجهة بعضها البعض، انهار نظام الوفاق الأوربي واندلعت الحرب العالمية الأولى.

-**بعد الحرب العالمية الأولى:** تميزت العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين بمحاولات "فرض" السلم والأمن الدوليين بين الدول (الأوربية)، وطرحت تساؤلات حول كيفية تحقيق ذلك فتم تأسيس عصبة الأمم وبدأت الدراسات تهتم بالظاهرة، لكن من الناحية الواقعية ارتأت ألمانيا التي خسرت الحرب العالمية الأولى أن نتائج مؤتمر فرساي (سنة 1919) لم تكن في صالحها فظهر الحزب النازي وقام بإعادة تسليح ألمانيا ودفع بالعالم إلى حرب عالمية ثانية.

بعد 1945: شهدت العلاقات الدولية بروز نظام قائم على الثنائية القطبية وعلى المواجهة الإيديولوجية بين هذين القطبين. كما شهدت هذه الفترة نهاية الهيمنة الأوربية على العلاقات الدولية وصعود ما أصبح يسمى "القوى العظمى" التي أصبحت ظاهرة للعيان عبر الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي اللتين خرجتا منتصرتين من الحرب العالمية الثانية وعبر قوتيهما المنتشرتين عبر العالم كله. إن اتحاد القوتين خلال الحرب قد فتح المجال بعد الحرب الى زوال الثقة بينهما وظهرت المواجهة عبر "الحرب الباردة" (مفهوم ظهر بعد سنة 1947) حيت عطلت هذه المواجهة عمل المنظمات الدولية التي ظهرت (الأمم المتحدة) وانقسمت أوربا إلى شرق خاضع للإتحاد السوفياتي وغرب دعمته الولايات المتحدة الأمريكية عبر مخطط مارشال ثم تجربة الاندماج الأوربي بصفته أول قطب تجاري في التاريخ[30], وهي مفارقة بالنظر الى الانقسام الحاصل، حيث تعتبر مدينة برلين نموذجا "للحائط الحديدي" الذي قسم أوربا. فقد شهد النظام العالمي صياغة جديدة ل"مناطق النفود"[31], كما امتدت هذه الحرب الباردة إلى منطقة آسيا أين اعتمد الإتحاد السوفياتي على حليفته الصين ودعم الفيتنام وساهم في تقسيم كوريا، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على

[30] Philippe,Moreau Defarges :Les Relations Internationales dans le monde d'aujourdhui.Les éditions S.T.H,Paris,1984,p159.

[31] Jean-Jacques,Roche :Le système international contemporain(3 éme édition).Montchretien,Paris,p16.

محاصرة الشيوعية وإفشال "نظرية الدومينو" (كلما سقطت دولة في المعسكر الشيوعي فإن جيرانها سيلتحقون كذلك) كما راحت أمريكا تعمل على على بناء التحالفات في هذه المنطقة.وتميزت هذه الفترة كذلك بتحرير الشعوب (الجنوب) من ظاهرة الاستعمار وبرزت دول الجنوب (العالم الثالث) التي حاولت من جهتها فرض "نظام عالمي جديد",بحيث بدأت أطروحة" النظام الثنائي القطبية المستقر"تتلاشى خاصة مع بروز مؤشرات تعبر عن ذلك مثل حرب أكتوبر بين العرب و الكيان الصهيوني والصدمة البترولية لسنة 1973,التي جعلت قواعد النظام العالمي القائم تتصدع[32]. وفي خضم الصراع الايديولوجي برزت استحالة القيام بحرب مباشرة بين القطبين بسبب السلاح النووي، فحاولا التقارب فيما بينهما حيث برز مفهوم "التعايش السلمي" وبدأ الحوار والتقارب بهدف التقليل من النزاعات العالمية. لكن مع بلوغ سنوات الثمانينات من القرن العشرين وصل الاتحاد السوفياتي إلى مرحلة من الإنهاك الاقتصادي كان من بين أسبابه التركيز على التسلح على حساب التطوير الاقتصادي للشعوب فحاول قادته القيام بإصلاحات 'البريسترويكا) لكن الأحداث تجاوزتها وانهيار النظام الشيوعي كلية سنة 1989 واعتبر ذلك انتصارا للبرالية والديمقراطية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد 1989: شهدت هذه المرحلة "انتهاء الحرب الباردة بدون حرب"[33].فقد انهار النظام ثنائي القطبية بسبب زوال الاتحاد السوفياتي وتفككه بعد انهيار حائط برلين، حيث ازدهرت الأفكار والآراء المتعلقة بانتصار الليبرالية، والنموذج الليبرالي، وظهر مشروع "الأحادية القطبية" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،وتعتبر أطروحة "صراع الحضارات"التي قدمها صامويل هنتنغتون أبرز الأفكار التي تميزت بها هده الحقبةلكنها ووجهت بعدة انتقادات حيث وصفها الفرنسي بيارهاسنرPierre Hassner بأن ها "نظرة الخاطئة لمستقبل البشرية"[34]. كما شهدنا ظهور فواعل جديدة مثل ألمانيا الموحدة وأوربا الجديدة، وتفاعلات جديدة مثل العلاقات العبر أطلسية الجديدة، كذلك تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بظهور أخطار جديدة ونزاعات جديدة، تمثلت في اختلالات المناخ العالمي والثورات الخضراء، هذه التغيرات البنيوية الجديدة تشكل عوائق جديدة أمام سلوك الفواعل وأدوارها على رأسها الدول. كما شهدت هذه الفترة عدة أحداث عالمية أثرت كثيرا على العلاقات الدولية انطلاقا من

[32] Pierre,Milza :Le nouveau désordre mondial. Flammarion, Paris1983,p11.

[33] Jean-Jacques,Roche.Opcit,p133.

[34] In :Serge,Cordellier :Le nouvel état du monde :80 idées-forces pour entrer dans le 21é siécle.LaDécouverte,Paris,1999,p54.

انهيار حائط برلين سنة 1989 مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001 وكذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما على مستوى هيكل النظام الدولي فإن القرن الحادي والعشرين قد عرف صعود "دولة الصين" كقوة تعمل على تغيير هذا الهيكل.

المحور الثاني:
الفواعل في العلاقات الدولية

II-المحور الثاني: الفواعل في العلاقات الدولية :

إن إحدى أهم المشاكل التي تواجه التحليل السياسي هي تحديد هوية "الفاعلين" فلا يمكن تحليل السلوك والأنظمة والبنيات ومسارات التفاعل بشكل صحيح اذا لم يتم تعريف الفاعلين مسبقا وبوضوح.

يعرف معجم "روبر" Robert كلمة الفاعل (Actant) بأنه "كل شخص يساهم بنشاط فعال ويضطلع بدور مهم". أما في ميدان العلاقات الاجتماعية فيجب فهم كلمة "فاعل" على أنها كل سلطة وكل مؤسسة وكل مجموعة وحتى كل شخص قادر على أن يضطلع بدور ما.

وفي مجال العلاقات الدولية يمكن أن نعتبر أن الفاعلين هم الكيانات التي يتجاوز فعلها نطاق حدود الدولة والتي تشارك بشكل ناشط في العلاقات والاتصالات التي تتخطى الحدود.[35]

وحسب مارسال ميرل، فإن الفاعل الدولي أو الشخص الدولي هو: "كل سلطة أو هيئة، أو تجمع، وكل إنسان مؤهل أن يلعب دورا ما على الساحة الدولية", والقيام بدورما على الساحة الدولية يعني "اتخاذ القرار أو القيام بعمل أو ممارسة الضغط على من يتمتع باتخاذ القرار واستعمال القوة".[36]

ولكي نتكلم عن فاعلين (بمعنى الشروط الواجب توفرها في الفواعل الدولية) يجب أن يكون لدينا كيان اجتماعي له بنية معينة أو على أبعد تقرير، أن يكون هناك شخص فرد يعتمد على منظمة ما أو يمثل مثالا مسلما به، بالإضافة إلى ذلك يجب على هذا الفاعل أن يتمتع ببعض الاستقلالية في اتخاذ القرار والتصرف بالنسبة للفاعلين الدوليين الآخرين.[37]

كما يشترط على الفاعلين الدوليين التميز بالديمومة، الاستمرارية في التأثير على العلاقات الدولية.

II .1-**الدولة:** ساهم علماء القانون، ومعهم الفلاسفة أتباع هوبز وكذلك علماء التنظير السياسي في بناء مفهوم الدولة وجعلوا لها مكانة هامة في قلب العلاقات الدولية، انطلاقا من تصورها بنية إدماج بين الجماعة السياسية والشخصية الإنسانية.[38]

---

[35]كريس ,براون .المرجع السابق الذكر، ص 39.

[37]- فيلب, برايارو محمد رضا, جليلي(ترجمة حنان فوزي حمدان) .العلاقات الدولية.دار و مكتبة الهلال.بيروت ، ص 40.

[38]Marce,l Merle . opcit, p 297.

فقد أعطى علماء القانون للدولة صفة "الشخصية القانونية" ثم منحوا لهذه الشخصية الأولويات التي جعلت من الدولة عنصرا وفي نفس الوقت موضوعا خالصا للقانون الدولي فالدول عند تأسيسها وبعد الاعتراف بها من طرف نظراءها تصبح لديها السيادة وفي نفس الوقت تتمتع بالمساواة في القانون، وتصبح الوحيدة التي تمتلك، بموجب القانون كامل الصلاحيات الدولية: حق القيام بالحرب والسلم، حق عقد الاتفاقيات، حق المعاملة بالمثل أو التمثيل المتبادل عن طريق تعيين البعثات الدبلوماسية، الحق في المحاكمة..إلخ. وبصفتها ذات سيادة، تستفيد الدول من الميزة الغير عادية بكونها المؤسسة والمتلقية في نفس لوقت لقواعد القانون الدولي، وبصفتها متساوية في القانون، فإنها مستقلة عن بعضها البعض ومنفصلة عن كل تدخل في معالجة مشاكلها الداخلية.

II.1.أ-تعريف الدولة: يعرفها كاري دومالبورغ Carre De Malberg في كتاب Contribution à la Théorie générale de l'Etat (1971) بأنها "مجموعة من الناس تعيش على إقليم معين لديها تنظيم ينتج عنه، لتحديد العلاقات بين أفراد المجموعة، قوة فعلية عليا للقيادة والإلزام". إن الاستعمال الحالي لكلمة "الدولة" جاء متأخرا، لكنه يتطابق تاريخيا مع كلمة "المجتمع المدني"Koinonia politika، ومع الكلمة الرومانية "الشئ العام" Res publica (chose politique)، ومع Stato عند ميكافيلي، والذي كان يعني به دول المدينة في إيطاليا. لكن مفهوم الدولة لم يصبح واضحا إلا في عصر النهضة الأوربية حينما بدأت النقاشات حول أنظمة الحكم التي كانت تسيطر عليها الكنيسة وتتقاسم معها الأنظمة الإقطاعية الحكم، حيث جاء ميكافيلي (1469-1527م) وقدم تعريفا للدولة بأنها "السلطة المركزية السيادية" وفصل الفعل السياسي عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية. وقد ساهم عصر الإصلاح في إحداث القطيعة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، حيث يعتبر مارتن لوثر (1483-1546م) من الذين انتقدوا تأثير الكنيسة الكاثوليكية و دعى إلى التفرقة الكلية بين مملكة الله ومملكة الرجال.

أما جان بودان Jean Bodin (1529-1596) فقد أكد على وجود سلطة عامة تلعب دور الموحد للنظام الاجتماعي حيث اعتبر الدولة مركزا للقوة السيادية، وهي تختلف عن المجتمع. وبالرغم من هذا التعريف المعاصر للدولة، فإن إشكالية شرعيتها وتنظيمها تبقى مطروحة:

في القرن الثامن، مع فلسفة الأنوار، جاءت نظريات العقد الاجتماعي لتبرير وجود الدولة باعتبارها مؤطرا للنظام

الاجتماعي، كما جعلوا منها سجلا للانتقال من حالة الطبيعة المتميزة "بحرب الجميع ضد الجميع" إلى الحالة المدنية أو الاجتماعية، أين يعيش الجميع في حرية، ولا يخضع إلا لسلطة القانون.

إن تأسيس الشعب في إطار جماعة سياسية، وامتلاك الأمة لسيادتها قد حول النظرة إلى الدولة بإخضاعها إلى مبدأ الديمقراطية. وعليه ظهرت الدولة والأمة كحقيقتين مرتبطتين خاصة ابتداء من القرن التاسع عشر (ق 19)، حيث أصبح مفهوم "الدولة-الأمة" يبرر أحيانا توحيد مجموعة من الأقاليم، وأحيانا تفكيك إمبراطوريات التي كانت تحتوي مجموعة من الوحدات الوطنية، وعليه أصبحت الدولة تتميز بتركيبة تتألف من وحدة سياسية ذات سيادة مع جماعة ثقافية موحدة من زاوية لغوية ودينية.لكن هذا التصور عن الدولة قد واجه عدة انتقادات:

-كارل ماركس (1818-1883) : اعتبر ماركس أن الأمة هي عنصر جزئي مقارنة بالطبقات الاجتماعية التي تستمد وجودها من علاقات الإنتاج، حيث تظهر الدولة وهي تختلف عن المجتمع المدني ويصبح دورها في النظام الرأسمالي يتمثل في السماح لبقاء علاقات الاستغلال, فالدولة ،ذا حسب ماركس هي " جهاز للعنف والاستغلال" يحب زوالها بعد مرحلة انتقالية (مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا).

-ماكس فيبر Max weber (1864-1920) : يرفض ويبر النظرة الماركسية "الحتمية" بحيث يرى أن الاقتصاد والسياسية هما مجالين مختلفين، بحيث يتميز الاقتصاد بإشباع الحاجيات، بينما تتميز السياسة بهيمنة الإنسان على الإنسان، وفي هذا الإطار فإن الدولة تبرز "كمؤسسة تمتلك، على إقليم معين، احتكار الإكراه الجسدي الشرعي", وهذا يعني أن الأشخاص يقرون بسلطة الدولة، ويقبلون طاعتها، وهذه السلطة تبنى على أساس التقاليد وكاريزمية القائد أو في حالة المجتمعات المتقدمة، على العقلانية التي تؤديها المساواة والبيروقراطية.

II.1.ب-**خصائص الدولة :** على المستوى القانوني، فإن الخاصية الرئيسة للدولة هي وجود السيادة التي تعني سلطة غير مشروطة تنتج منها كل السلطات الأخرى، وهذا معناه أنه على مستوى داخل الإقليم تمتلك الدولة "صلاحية الصلاحيات".

وبغض النظر عن عناصر الدولة (الإقليم-الشعب-السيادة)، وبغض النظر كذلك عن أنواع الدول (وحدوية، فيدرالية...إلخ) فإن ما يهمنا هنا هو الدولة كفاعل يمارس العلاقات الدولية ويلعب دورا رئيسيا فيها، لأنه يرجع إليها أساسا دور الدفاع عن

شعبها وإقليمها. بحيث تلجأ الدولة من أجل ذلك إلى عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى في نقس الوقت الذي تمتلك فيه القوة العسكرية، فهي موضوع للقانون الدولي وفي نفس الوقت قوة.والدولة قبل كل شئ تتميز بوجود مؤسسات تقوم وتؤدي وظائف "دولاتية":

-على المستوى الداخلي: تتمثل هذه الوظائف في إصدار القواعد (التشريع، التنظيم) ومعاقبة كل من يتجاوزها (عن طريق العدالة والشرطة).

-على المستوى الخارجي: تتمثل وظائف الدولة في ممارسة الدبلوماسية والقوة العسكرية، ويتطلب ممارسة هذه الوظائف موارد خالصة تشتق من المجموعة الوطنية عن طريق الضرائب.

II.1.ج-**تحولات نشاط الدولة:** تحولت نشاطات الدولة ووظائفها في المجتمعات المعاصرة، وأصبحت لا تقتصر على الوظائف المرتبطة بممارسة السيادة، فقد توسع مجال تدخلها إلى مجالات أخرى عديدة، أين توجد المصلحة العامة التي لا يمكن القيام بها من قبل الأفراد وحدهم مثل التعليم، الصحة، الثقافة، البحث..إلخ حيث فرض مبدأ "التوزيع" نفسه، فظهر مفهوم "دولة الرفاهية" الذي يعبر عن تحول هام للدولة وإطارا مؤسساتيا لممارسة السلطة لأنه أصبح عنصرا للتماسك والتجانس الاجتماعي وضامنا للمساواة بين الأفراد.

وقد أصبحت الدولة في الفترة الاخيرة تواجه ظاهرة "العولمة" التي ساهم فيها تطور الشركات المتعددة الجنسية والوسائل الجديدة للاتصالات (الأنترنت)، كما ظهرت نماذج جديدة للنشاط السياسي الخارج عن إطار الدولة والمتمثل في المنظمات الدولية وفواعل أخرى، مما يطرح تساؤلات عديدة حول دور الدولة.

II.2-**المنظمات الدولية :** تندرج المنظمات الدولية ضمن موضوع التعاون بين الدول حيث تطور هذا التعاون عبر واسطة المؤسسات الدولية التي من مميزاتها أنها تحمل طابع الديمومة، وتهدف إلى مساعدة الدول على القيام بمهام محددة, وتبرز هذه المؤسسات في الحالة التي يبدو فيها التعاون الكلاسيكي بين الدول غير كاف للاستجابة بفعالية للحاجيات الملحة، فتلجا الدول أو مجموعة فقط من الدول إلى خلق ميكانيزم مؤسساتي للتعاون فيما بينها، هذا الإطار تكون وظيفته هيكلة التعاون وتوجيهه أو قيادته حسب الحالات. والمنظمات الدولية لا يمكن مقارنتها بالدول، لأنها لا تمتلك إقليما معينا ولا سكان. أي أنها ليست لديها قاعدة إقليمية ولا بشرية محددة ولا تعتبر تعبيرا مباشرا لمجموعة معينة تحكمها. كما أنها لا تمتلك سلطة سيادية، بل فقط تمتلك صلاحيات محددة تمنحها لها الدول التي تؤسسها، هذه الصلاحيات تتراكم مع صلاحيات الدول بهدف تسهيل عملها الفردي أو السماح بممارستها المشتركة.[39]

وتبدو مسؤوليات المنظمات الدولية معتبرة، وهياكلها التنظيمية منظمة وموظفيها كثيرون : فمجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة يلعب دورا مهما في الحفاظ على الأمن العالمي، كما أن وزن الأمين العام للمنظمة لا يمكن تجاهله لإنه يمتلك صلاحية مؤسساتية وشخصية كبرى.

وإذ لا يمكن مقارنة هذه المنظمات كفواعل بالدول، فهي لا يمكنها حقيقة أن تعالج العجز في القوة الذي يتميز به المجتمع الدولي، فهي تتميز بخاصية رئيسية تتمثل في ضعفها ومحدودية صلاحياتها وسلطاتهاوقوتها) وإمكانياتها وبالتالي فإنه لا يمكنها القيام إلا بما تسمح به الدول وبما يمكنها المساهمة به، بمعنى أنها قادرة على تركيز وتوسيع صلاحياتها بما يسمح لها أن تكون فعالة لكن لا يمكن أن تمارس سلطات أكثر من الدول.

والمنظمات الدولية متنوعة، فهي عكس الدول لا تستمد وجودها من تلقاء نفسها ولا تمتلك إطارا قانونيا أحاديا، وتخضع إلى الاتفاقية القاعدية التي أسستها والتي عقدتها الدول المؤسسة لها، وتبعا للطريقة اللينة هذه في التأسيس تخضع المنظمات الدولية إلى مبدأ التخصص الذي يؤهلها لممارسة صلاحياتها المتعددة ويغلق عليها في إطار هذه الصلاحيات.

II.2.أ-**تصنيف المنظمات الدولية :** تصنف المنظمات الدولية اعتمادا على مجموعة من الخصائص:

[39] Serge, Sur . opcit, p 89.

أ-من حيث العضوية: هناك منظمات ذات صبغة عالمية يمكن أن تجمع كل الدول مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها من جهة، ومن جهة أخرى المنظمات الجهوية المحدودة لمجموعة من الدول حسب نوع من التضامن الخاص مثل الإتحاد الأوربي، الإتحاد الإفريقي..إلخ.

ب-من حيث الصلاحيات: تختلف المنظمات ذات الصلاحيات الواسعة مثل منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي عن المنظمات ذات العلاقات المحدودة وهي الأكثر انتشارا (المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، المنظمات الاقتصادية، العسكرية..إلخ).

ج-من حيث السلطات: حيث نفرق بين المنظمات التي تمتلك هيئاتها سلطات قوية مثل الإتحاد الأوربي، مجلس الأمن الدولي، وتلك التي تمتلك سلطات ضعيفة وهي أغلبية المنظمات.[40]

د-منظمات حكومية-غير حكومية.

تسمح هذه التصنيفات بتقديم نموذجين متعارضين يمثلان أقطاب للمنظمات الدولية، وهما منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي:

-فالأمم المتحدة هي منظمة ذات صفة عالمية، ولديها صلاحياتها واسعة، لكن سلطاتها ضعيفة بإنشاء هيئة مجلس الأمن الذي يشبه شركة تعاونية جامدة بالرغم من طموحات المنظمة وحجمها وطبيعة المشاركة فيها،فميثاق المنظمة لم يتغير منذ سنة 1945، كما أن تطورها قد تم عبر أشكال مرنة وممارسات جديدة مثل التنويع المستمر لهيئات المنظمة.

-أما الإتحاد الأوربي فهو منظمة جهوية (إقليمية) وصلاحياته محدودة لكن سلطاته قوية، ويعتبر توسيع العضوية فيه مسارا صعبا وكذلك توسيع صلاحياته إلى ما وراء الجانب الاقتصادي لم يكن سهلا. لكن المشروع الأوربي مبني على الاندماج التدريجي للدول الأعضاء عبر ديناميكية مؤسساتية وقانونية تؤدي أحيانا إلى تغير جوهري في النصوص القاعدية الأولية، كما عمل الإتحاد الأوربي على توحيد وتركيز مؤسساته من الإتحاد الجمركي إلى المجموعة الاقتصادية وأخيرا الاتحاد الأوربي، وبالرغم من ذلك فإن هذه المنظمة تبقى تنتمي إلى صنف المنظمات الدولية التي تهيمن عليها الدول العضوة فيها.

وبالرغم من اختلاف وتنوع المنظمات الدولية، فإنها تشترك في مجموعة من الخصائص، بحيث أنها تعتبر أحد أشكال التعاون المؤسساتي بين الدول، ولديها هيئاتها الخاصة، وبنياتها

[40] Serge, Sur . opcit, p 290.

الدائمة ولكل منها أهدافها الخاصة بحيث تؤدي مجموعة من الوظائف الخاصة.

II .2.ب-**المنظمات الحكومية:** تعتبر المنظمات الحكومية بناء منسجما يحاول أن يكون بديلا للفوضوية الموجودة بين الدول ويهدف إلى تجاوز دور الدول عن طريق الارتكاز على قوى عميقة وأصيلة من المجتمع الدولي.وتتمثل الخاصية الحكومية لهذه المنظمات في وجود مجموعة من العناصر والمؤشرات والشروط تطبعها وتمر بها وهي : التأسيس والتطور، المشاركة، العضوية وأخيرا امتلاك الإمكانيات والأدوات المساعدة على النشاط:

1-التأسيس: يمر تأسيس المنظمات الدولية عبر ثلاث صور ونماذج: تأسيس عفوي، تأسيس بالتطور وتأسيس مؤسساتي:

أ-التأسيس العفوي Instantané: تعتبر الدول ممثلة في حكوماتها مصدر المنظمات الدولية (والحال ليس كذلك بالنسبة للمنظمات الغير حكومية)، وتكوين هذه المنظمات يعبر مبدئيا عبر قناة الاتفاقية الدولية، أو ميثاق التأسيس أو الاتفاقية القاعدية (التأسيسية). ويعتبر ميثاق منظمة الأمم المتحدة نموذجا عما يسمى "الاتفاقيات التأسيسية" وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات المتخصصة وعدد كبير من المنظمات الجهوية مثل منظمة الوحدة الإفريقية (التي تحولت إلى اتحاد إفريقي)..إلخ. حيث تم تأسيس هذه المنظمات عن طريق اتفاقية جماعية تحمل طابع التأسيس تم إعدادها عن طريق ندوة أو مؤتمر عالمي. ويحتوي الميثاق التأسيسي مجموعة من القواعد تعبر عن أهداف ومبادئ المنظمة (مثل المادة 1 و 2 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة) من جهة، ومن جهة أخرى يضع الميثاق ويفصل الجانب المؤسساتي المتمثل في وضع هيئات المنظمة وصلاحياتها وسلطاتها، كما يحتوي مجموعة النصوص الإجرائية المتعلقة بتاريخ سريان الاتفاقية وكيفية تعديلها وما هي الإجراءات الانتقالية والمؤقتة التي يمكن المرور عليها.

ب-التأسيس بالتطور عبر مراحل: وهو نموذج للمنظمات التي لا تعتمد على قواعد مؤسسة خالصة لمرة واحدة دائمة، بل يتضمن إمكانية للتطور الداخلي شكلي أو واقعي بحيث يمر عبر تتابع مجموعة من المراحل أو التحولات المتتابعة، ويعتبر الاتحاد الأوربي نموذجا لذلك معاكسا لنماذج المنظمات الأخرى، فالبناء الأوربي يعبر عن ديناميكية تفتيتية Fragmentaire، حيث لعب القانون والفقه القانوني دورا فعالا في وضع وتفعيل الاتفاقيات وإدماج النصوص القانونية في المنظومات القانونية للدول

العضوة وجعلها تتماشى مع إرادة العملية الاندماجية عبر مختلف مراحل تطورها وانتقالها المؤسساتي.

ج-التأسيس التدريجي: وهو نموذج لخلق المنظمات الدولية يعتمد على التخطيط المنظم والمتحكم فيه وليس العفوي، وذلك اعتمادا على مسار إداري بيروقراطي، ويختلف هذا النموذج عن المثالين السابقين لكون المنظمة الدولية لم يكن مخطط لها مسبقا لكن الضرورة برزت لتأسيسها فيما بعد. وتعتبر اتفاقية الغات GATT (الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة) سنة 1947 مثالا عن ذلك. فقد فشلت محاولة عقد ندوة دولية من أجل خلق منظمة للتجارة العالمية، لكن هذا الفشل لم يمنع بعض لدول الليبرالية من خلق شكل مسبق يقوم على القواعد أكثر من المؤسسات ثم تطورت العملية تدريجيا بخلق هيئات تسهل مسار المفاوضات حول تحرير المبادلات التجارية العالمية وهيئات لفض النزاعات بين الدول، وتطور هذا المسار إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة الأورغواي والتي نكللت بعقد اتفاقية مراكش في ديسمبر 1994 التي أسست المنظمة العالمية للتجارة OMC.

II.2.ج-المشاركة في المنظمات الدولية: تعتبر الدول الأعضاء الوحيدين للمنظمات الدولية الحكومية حسب القوانين التأسيسية لهذه المنظمات، وتكسب العضوية عن طريق إجراءين اثنين: إما أن تكون الدولة عضوا مؤسسا للمنظمة الدولية منذ البداية حيث شاركت في المفاوضات والاتفاقيات المؤسسة، فتكسب صفة العضو المؤسس (الأصلي)، وتشارك في تحديد محتوى القوانين مثل شروط الانضمام لأعضاء آخرين، وإما أن الدول تصبح عضوا مقبولا (Admis). وهذه الإجراءات تستدعي تدخل هيئات المنظمة باعتبارها ممثلة للدول العضوة والتي تتخذ القرارات باسمها جميعا، بحيث في النهاية يصبح جميع الأعضاء متساوون في اتخاذ القرارات الجماعية، كما أن تطور المنظمات الدولية ووظائفها قد فتح الباب أمام صور أخرى من المشاركة فيها لم تحددها القوانين المؤسسة بل فرضها واقع هذا التطور حيث أصبحت هناك أشكالا للعضوية تسمح بإشراك كيانات دولية أخرى في نشاطات جزئية معينة للمنظمات الدولية مثل حركات التحرر، أو المنظمات الدولية الأخرى، أو دول أخرى ليست عضوة. وهنا فإننا أمام ما يسمى "بالعضوية المحددة" التي تتخذ شكلين :

1-صفة العضو المشارك: حيث يسمح لدولة معينة المشاركة، بدون الحق في التصويت، في أعمال المنظمة، أو المشاورات التي تقوم بها.

2-صفة العضو الملاحظ: وهي طريقة لينة يمكن تطبيقها لصالح دول معينة، فتفتح لها الباب للعضوية بهدف تسهيل التعاون الإداري معها.

أما عن التمثيل داخل المنظمات الدولية الحكومية، فإن ذلك يتخذ صورتين: من جهة يرجع إلى الدول التي تتميز بالسيادة في تعيين ممثليها بجدية في المنظمات الدولية، ومن جهة أخرى يمكن للاتفاقيات المؤسسة للمنظمة أن تحدد طريقة التمثيل وبالتالي يسمح لها ذلك بممارسة نوع من المراقبة. وبصفة عامة فإن أغلبية المنظمات تكرس هذا الإجراء لصالح حكومات الدول المعنية.

II.2.د-أدوات وإمكانيات عمل المنظمات الدولية:

تعتمد المنظمات الدولية الحكومية اعتمادا كليا في عملها على الدول العضوة، فهي غير قادرة على المستوى الخارجي أن تقوم بنشاط حر، بل يتطلب ذلك مساهمة الحكومات المعنية، ويكون ذلك عبر مستويين اثنين:

1-المستوى القانوني: تتخذ المنظمات الدولية قراراتها الخاصة وتوصياتها وقوانينها المنظمة، وتوجهاتها بما يتلاءم ويتماشى مع القوانين التشريعية للدول العضوة وهي تتسلح اعتمادا على هذه القوانين.

2-المستوى المالي: تتكون ميزانية المنظمات الدولية من مساهمات الدول العضوة، وتحدد المنظمة قيمة ميزانيتها التي تتكون من الاعتمادات والمصاريف تصادق عليها الهيئات الحكومية المختلطة. وبصفة عامة فإن المصادر المالية لهذه المنظمات تأتي عبر ثلاث صور:

1-المساهمات الواجبة التي تقدمها الدول.

2-الموارد الخاصة: الآتية من نشاط المنظمة مثل بيع المنشورات والطوابع البريدية..إلخ.

3-المساهمات الإرادية: وهي مساهمات تقدمها الدول إراديا لتدعيم نشاطات محددة تقوم بها المنظمة.

أما عن الهيكل التنظيمي والهيئات الإدارية للمنظمات الدولية فإن قوانينها التأسيسية تحدد التركيبة الإدارية التي تسهر على سير نشاط المنظمة، كما تحدد هذه الاتفاقيات آلية التصويت على القرارات وطريقة القيام بهذا الإجراء.

II.2.هـ-**تأثير المنظمات الدولية:** إن المكانيزمات المعقدة للمنظمات الدولية يمكن أن تستعمل لخدمة غايات متعددة. فدورها الحر محدود، ويمكن تلخيصه حول فكرة "الوساطة الدولية" الناتجة عن مجهوداتها من أجل التوافق الدولي ووضعيتها كوسيط بين الدول العضوة.فالمنظمات الدولية لا تقوم ولا تستطيع الإخلال بعلاقات القوة في السياسة الدولية، بل تستطيع فقط العمل على توجيه هذه العلاقات، فهذه المنظمات تعبر عن العجز العام في القوة الذي يطبع المجتمع الدولي، وهي مدعوة للمساهمة في تصحيح هذا الخلل بطرق معينة حينما تستطيع تعبئة القوة الجماعية الدولية، لكنها أحيانا تعبر عن حجب غياب الإرادة الدولية للدول العضوة، فضعف المنظمات الدولية هو إحدى خصائصها الرئيسية.

-**مجهود الوساطة الدولية:** بصفتها هيئات تمتلك استقلالية نسبية وبحكم موضعها بين الدول، يوجد لدى المنظمات الدولية تأثير مستقل تقوم به وتعمل في نفس الوقت على تدعيم العلاقات بين دولها العضوة.

فهي منظمات موجودة بهدف التنويع الوظيفي للعلاقات الدولية ينعكس من خلال تسيير سياسة الدول،فهي تتدخل في عدة مجالات سياسية، أمنية أو تقنية تمثل نقاط عبور لازمة تهدف إلى عقلنة سلوك الدول وإعادة توجيه نحو التعاون، فالدول لا يمكنها تجاهل عمل المنظمة العالمية للصحة مثلا في ميدان الصحة العمومية، أو عمل المنظمة العالمية للطيران المدني في ميدان الملاحة الجوية، أو دور مجلس الأمن الدولي، وهي كلها أمثلة عن المجهودات التي تتعارض مع ظاهرة الفوضى والتي تساهم في تحسين الأدوار والصلاحيات.[41]

ويسير مجهود الوساطة الذي تقوم به المنظمات الدولية أمام أعين الدول وفيما بينها وبموافقتها. فنشاط المنظمة ومساهمتها يضمن ويساعد على تحقيق الانسجام بين الأعضاء وبين الهيئات الحكومية في إدارة النشاطات الدولية في ميدان المساعدة الاقتصادية والمالية أو عمليات الحفاظ على السلم، فوجود هذه المنظمات يسهل الحوار والمفاوضات الجماعية بصورة دائمة، ويضمن الحفاظ على الاتصالات الدبلوماسية التي تساعد على تخفيض النزاعات بين الدول. بحيث يمكن لهذه الآليات أن تحمل إجراءات لفض الخلافات بالطرق السلمية، كما تساهم في تقريب وجهات النظر وتوضيح نقاط الاختلافات مما يؤدي إلى استتباب السلم في الحياة الدولية.

[41] Serge, Sur. Opcit , p 322.

II.2. 3-المنظمات الدولية غير الحكومية: شهد القرن التاسع عشر وخاصة القرن العشرين تطورا سريعا لشكل آخر من المؤسسات الدولية بالتوازي مع نشوء المنظمات الدولية الحكومية، وهي المنظمات الدولية غير الحكومية. وهذه الأخيرة هي عبارة عن بنية تعاونية في مجال محدد، وتجمع لمؤسسات غير حكومية أو أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة، ومثال ذلك الاتحادات النقابية الدولية، والجمعيات الدينية كالمجلس العالمي للكنائس، وجمعيات العلماء والمنظمات الإنسانية، كمنظمة العفو الدولية "أمنيستي أنترناسيونال" والمنظمات الرياضية وغيرها، ويحدد "ماريو بتاتي" Mario Bettati ثلاثة معايير تسمح بتمييز المنظمات الدولية غير الحكومية عن الهيئات المتعددة الجنسيات وهي:

- الصفة الدولية لتشكيلها ولأهدافها.
- الصفة الخاصة لنظامها الداخلي.
- الطابع المجاني لنشاطاتها.

خلافا للمنظمات الحكومية التي لا تعيد النظر بعمق في طابع العلاقة البين دولية للنظام الدول، فهي تقع في امتداد هذا النظام، تبرز المنظمات غير الحكومية نوعا من القطيعة مع الواقع الدولي، فهي بالذات كيانات غير إقليمية لأن أعضائها ليسوا دولا سيادية، بعكس المنظمات الحكومية.[42] بالرغم من هذا التمييز، من الصعب عزل المنظمات غير الحكومية نهائيا عن الظاهرة الدولية. ففي بعض الأحيان تم إنشاء هذه المنظمات بهدف الدفاع عن المصالح الخاصة بوجه سلطة الدولة. وهذا هو وضع بعض المنظمات الدينية ورابطات الشركات الدينية ورابطات الشركات التجارية، والنقابات العمالية. وفي المقابل حثت بعض الحكومات في بعض الأحيان على إنشاء منظمات غير حكومية لتحقيق مهمات لا تريد أولا تستطيع هي تنفيذها. مثل "الكومينترن" و"الرابطة الإسلامية"..إلخ. وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تنتمي بطبيعتها إلى النظام الدولي، إلا أنها تسعى إلى الدخول في عمل العلاقات الدولية لشدة اهتمامها بالشرعية وبالفعالية. وهكذا حصل العديد من هذه المنظمات على الصفة الاستشارية لدى المنظمات الدولية الحكومية.

يوجد اليوم عديد من المنظمات غير الحكومية في العالم، وهي تختلف بأحجامها وبناها وأهدافها، وبدون أن تنافس هذه المنظمات الدول منافسة جدية. فقد أخذت على الساحة الدولية مكانة ذات أهمية لا يمكن تجاهلها، وهي ستزداد قوة من دون

[42] فيليب برايار ومحمد رضا جليلي: المصدر السابق الذكر، ص 58.

أدنى شك في المستقبل. وتعتبر قدرتها على العمل بلا منازع الأهم في المجالات التي لا تتطاول فيها مباشرة على سيادة الدول ومصالحها الحيوية (كالثقافة والتنمية والعلم..إلخ). لكن يمكن أيضا لهذه المنظمات أن تمارس تأثيرا في بعض المجالات السياسية بتدخلها في حقل اختصاص الدول، وغالبا عبر الآراء العامة الوطنية والدولية. هذا هو حال المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. وفي هذه الحالات استأثرت المنظمات غير الحكومية بـ "حق التدخل" في النشاطات الداخلية للدول، وهو حق مبني على بعض القيم الأخلاقية ذات الطابع العالمي. ومع الاعتراف بهذه القدرة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية على القيام بمثل هذه الأعمال، ينبغي عدم تبني رؤية مثالية ترى في أعمالها نوعا من الدبلوماسية غير الحكومية التي تستطيع تحسين هيئة نظام العلاقات الدولية عبر إنشاء شبكة روابط بين الشعوب تزداد كثافة يوما بعد يوم.[43]

II.3-الشركات المتعددة الجنسيات:

تشكل المؤسسات المتعددة الجنسيات نوعا آخرا من الفاعلين الدوليين غير الحكوميين، وقد شهدت هذه المؤسسات التي أنشأتها الرأسمالية حديثا تطورا ملحوظا في القرن العشرين. وهي تتميز بسعيها إلى الربح وبحقل نشاطاتها الذي يغطي عددا من البلدان تتواجد فيها فروع لها، بينما يتموضع مركز قرارها وإدارتها في بلد واحد. وتمتد شبكة نشاطها اليوم في العالم كله، وهي تغطي مجالات متنوعة بدءا من المواد الأولية، وصولا إلى الخدمات ومرورا بالقطاع الصناعي. وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات اليوم دورا حاسما في نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية مع كل العواقب التي تنتج عنها خارج القطاع الاقتصادي.

لقد قام العديد من المراقبين في الستينات والسبعينات (من القرن العشرين) بإدانة المؤسسات المتعددة الجنسيات بشكل عنيف، وقد قام الانتقاد الأول المستوحى من الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية برفض هذه المؤسسات باعتبارها وسيلة مفضلة للاستغلال الإمبريالي لدول العالم الثالث في عصر زوال الاستعمار. وانطلاقا من هذه الزاوية تشكل هذه الشركات الصناعية والمصرفية والمالية احتكارات رأسمالية فعالة على

[43]نفس المرجع، ص 50.

الصعيد الدولي، وتقوم بدور مهم في تطور الرأسمالية وهي تعزز اللامساواة والتبعية التي تطبع المجتمع الدولي وتساهم في تطور[2] مسار الهدم البنيوي للمحيط. فإستراتيجيتها تعمل بناء على مصالحها الخاصة التي غالبا ما تتناقض مع الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية لبلدان العالم الثالث خاصة. وهي تجعل من كل مسار للتطور المتمركز على الذات أمرا مستحيلا. إنها تحاول جاهدة في الحقيقة دخول التشكيلات الاجتماعية واقتصاد دول المحيط كي تدمجها في السوق الرأسمالية العالمية.

وهناك انتقادا ثانيا للمؤسسات المتعددة الجنسيات سلط الضوء، ومن دون تبني مثل هذه الرؤية الجذرية، على التأثيرات السلبية لنشاط هذه الشركات على الدول الصناعية كما على الدول النامية. وبفضل إنغراسها الدولي وقدرتها على التملص من تحكم الدول، أساءت هذه الشركات إلى الاستقلالية الاقتصادية للدول المضيفة. وبفضل قوتها الخفية، يمكنها أيضا أن تتدخل في المجال السياسي، وأن تمارس الضغوطات على الحكومات الأجنبية، وذلك خارج النطاق الاقتصادي.

وفي ظل هذه الانتقادات، انشغل المجتمع الدولي بالسلطة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات، وحاول إلى حد ما أن ينظم نشاطها، وذلك بفرض بعض الضوابط على أعمالها. هكذا تمت صياغة قواعد أخلاقية تخص آداب المهنة و"قوانين السلوك الحسن" في إطار المنظمات الدولية.وخلال العقد الأخير من القرن العشرين تصاعدت أصوات عديدة لإدانة دور الشركات المتعددة الجنسيات في مسار العولمة متهمة إياها بالانتقاص من استقلالية الدول وسيادتها وبالسعي لتحقيق أهدافها الخاصة بإمكانيات ضخمة، وبالتالي بتحويل السياسات العامة، بل بإعاقتها. وإذ يتم الاعتراف بصحة بعض هذه الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالقوة الحقيقية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الكبرى مقابل بعض الدول الضعيفة، فإنه على الرغم من ذلك من الواجب ألا نعطي أهمية مبالغا فيها لهذه المؤسسات، وذلك بإيلائها مثل هذا الدور، لا بل بإعطائها دورا أهم من دور الدول. وحتى لو تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات أحيانا من الإفلات من رقابة الدولة، ولو قامت بفرض إرادتها، فإن وجودها وعملها يندرجان مع ذلك في إطار تشكيلة الدول.وهكذا يمكننا أن نميز ثلاث (03) أدوار محتملة للشركات المتعددة الجنسيات في الحياة الدولية:

1-دور الفاعل الاقتصادي من الطراز الأول بناء على ما تملكه من أساليب ومقاييس، ولعدم تبعيتها للحجم المحدود للاقتصاد الوطني..إلخ.

2-وفي بعض الحالات يمكن لهذه الشركات أن تقوم بدور جيد وأن يكون لها تأثير سياسي مباشر على الحكومات وعلى سياسة الدول التي استقرت فيها. وبقدر ما يعمل هذا التأثير من دون المرور عبر الحكومة التي توجد فيها المؤسسة المتعددة الجنسيات يمكنها أن تكون بمثابة ديبلوماسية خاصة، وخير مثال على ذلك، الدور الذي قام به معهد التكنولوجيا عند سقوط نظام "ألاندي" Allende في الشيلي.

3-وأخيرا يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تلعب دورا أداتيا في خدمة السياسة الخارجية في الدولة التي يوجد مركزها فيها. إذ تستطيع حكومات هذه البلدان استخدام القوة التي تملكا هذه الشركات لصالحها بفعل تجاوز حقل عملها عدة حدود وطنية. وهذا ما حدث بالنسبة لشركات أمريكية لتجارة الفواكه في بلدان أمريكا الوسطى، كما بالنسبة لشركات بترولية غربية ضخمة.

II.4-الأفراد والرأي العام: يرى البعض أن الرأي العام هو القوة المقابلة لسلطة الدول والتي ليست لديها القدرة على مراقبته، بل يرجع إليه الفضل في إعادة التوازن ضد انحرافات الحكام. كما يتفق هؤلاء على أن دور الرأي العام قد تطورتطورا معتبرا منذ الثورة الفرنسية ومنذ القرن الثامن عشر الذي يعتبر "فولتير" رمزا له حيث انتشرت أفكار الديمقراطية السياسية. وانطلاقا من اعتبار الرأي العام "مخيلة جماعية" فإن حساسيته من القضايا العالمية تتطور دائما لأنه يتشكل من شخصيات تقوده وتتكلم باسمه بصفتها شخصيات علمية، فكرية أو دينية..إلخ,تعمل دائما على توضيح النقائص والاختلالات الموجودة على مستوى القيم الجماعية العالمية وتحاول في نفس الوقت تقديم الحلول لهذه النقائص. فشخصيات مثل "أنشتاين"، "أبنهايمر"، "اللورد روسل"، "سخاروف"، و"سارتر" تتميز بإشعاع عالمي لأنهم حاولوا أن يجعلوا من أنفسهم ممثلين للوعي العالمي لخدمة السلم وحقوق الإنسان ودعوا إلى التضامن العالمي.

وإذا كان الرأي العام يتم بناؤه، فإنه في نفس الوقت يتميز بالعفوية بحيث تبرز مظاهره في عدة بلدان في نفس الوقت وحول نفس القضية، ففي سنة 2003 شهدت دول أوربا موجة كبيرة من المظاهرات ضد إعلان أمريكا التدخل العسكري في العراق، كذلك نجد من صور تشكل الرأي العام العالمي ذلك النشاط الذي تقوم به مختلف تحالفات المنظمات الدولية غير الحكومية والمتعلق بعديد من القضايا الدولية التي تهم الحياة المشتركة ومستقبل المجتمع الدولي مثل المناخ، القضاء على الألغام ضد الأشخاص،

خلق محكمة الجنايات الدولية، مكافحة العولمة..إلخ. بحيث أصبحت هذه المسائل تخلق تضامنا عابرا للأوطان وحركية داخل المجتمعات تنتج خاصة بسبب الدور الكبير الذي يقوم به الأفراد والمنظمات غير الحكومية.ويتخذ الرأي العام العالمي من الإعلام ووسائله آدات يستعملها وفي نفس الوقت يتنور منها فيمنحه ذلك القدرة على التأثير على القضايا التي يطرحها، سواء تعلق ذلك بالصحافة المكتوبة، يومية أو دورية، الراديو، التلفزيون. وقد زاد تطور الوسائط الحديثة للإعلام مثل الإنترنت من تدعيم الرأي العام العالمي، لأننا أصبحنا نشهد "دمقرطة" عابرة للحدود من حركة المعلومات والآراء لكون الإنترنت مستعص عن الرقابة وتأثير الدول.

II.5-أطراف فاعلة أخرى: هناك فئة أخرى من الفاعلين الدوليين، لا يعيرها إجمالا المحللون الاهتمام، ولكنها تملك أهمية معتبرة. وهي فئة شكلتها حركات التحرير الوطني من جهة، والمجموعات الإقليمية والمحلية من جهة أخرى. ولدى هذين النوعين من الفاعلين المختلفين ميزة مشتركة هي أنهما لا يندرجان لا في مجموعة الفاعلين الحكوميين ولا حتى في مجموعة الفاعلين غير الحكوميين. إنهما يمتلكان وضعية وسطية، يطمح بعضهم إلى أن يصبحوا من الفاعلين الحكوميين والآخرون لا يمكنهم أن ينفصلوا عن الإطار الحكومي الذي يندرجون فيه فحركات التحرر هي "مجموعات منظمة تنصرف إلى الصراع الهادف إلى إنشاء دولة مستقلة" وتندرج هذه الحركات في مسار زوال الاستعمار وإما في ديناميكية إنضمامية أو انفصالية. ويتقبل المجتمع الدولي حركات الفئة الأولى بسهولة أكبر، في حين يمكن للفئتين الأخيرتين أن تشكلا عناصر مزعزعة قادرة على أن تتعدى على السلامة وعلى امتيازات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. ولكي تحقق حركات التحرير الوطني أهدافها، فانها تحتاج إلى سياسة خارجية لتتمكن من التأثير على الرأي العام الدولي، ولتتحصل على مساعدة مادية من الخارج وعلى شرعية تتم بفضل اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول. فهي تسعى إلى اعتراف الدول وهو اعتراف يكرس وضعها الدولي. هنا تضطلع المنظمات الدولية بدور مهم كإطار لهذا الاعتراف، فعير قبول هذه الحركات في المنظمات الدولية، سواء كأعضاء أو كمراقبين، يظهر هذا الاعتراف بالطريقة الأكثر جلاء وحتى أنه يأخذ شكل مسار مصادقة جماعية. ومن بين حركات التحرير المعترف بها من قبل المنظمات الدولية يمكننا ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، العضوة في عدة منظمات دولية وإقليمية، وكذلك جبهة البوليساريو التي تم قبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية.

المحور الثالث:

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

III-المحور الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية :

III.1-العامل الجغرافي: أعطى علم الجيوبوليتيك جغرافية الدولة أبعادا سياسية، ويبحث هذا العلم في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقاتها الخارجية[44].

يقول هوشوفر: "ان الجغرافيا السياسية هي دراسة الروابط بين الأرض والسياسية، وعليها أن تدلل كيف أن السياسة محددة بمعطيات جغرافية، لذلك فهي تعني بتفحص أثر المناخ والتضاريس وأشكال النبات والسكان وأخيرا أثر الموقع على حياة المجتمعات البشرية".ويجزم "فيكتور كوزان" في إعطاء الجغرافيا السياسية موقعا هاما في تحديد قوة الدولة وتأثيرها حين يقول : "أعطوني خريطة بلد ما وهيئته ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته الفيزيائية أعطوني منتجاته الطبيعية ومجموع نباتاته وحيواناته..إلخ. وأنا أتكفل بأن أقول لكم جازما من سيكون رجل هذا البلد، وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ، ليس قولا اتفاقا بل قولا بالضرورة، وليس في زمن معين بل في كل الأزمنة". ويؤكد "إيف لاكوست" أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب,ولكنه يضيف أيضا:"القول من البداية أن الجغرافيا تستخدم، في المقام الأول، لخوض الحرب لا يعني أنها لا تستخدم إلا للقيام بالعمليات العسكرية، وإنما تستخدم أيضا لتنظيم الأقاليم، وليس فقط توقعا للمعارك التي يتعين خوضها ضد هذا الخصم أو ذاك، بل وكذلك لمضاعفة التحكم في السكان". "والجغرافيا هي قبل كل شيء معرفة استراتيجية على اتصال وثيق بمجموعة من الممارسات السياسية والعسكرية التي تتطلب التجميع المنسق لمعلومات شديدة التنوع، تبدو لأول وهلة لا متجانسة، ولا يمكن أن نفهم الغاية منها وأهميتها، إذا احتكمنا إلى صحة تقسيمات العلم من أجل العلم".ويقول راتزل صاحب نظرية الفراغ (المجال الحيوي) أن كل دولة هي "بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله، و كل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة فراغها، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها سلامة أكبر. وسعة الأرض عامل جوهري في الإدراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره".ويفسر "بيير رينوفان" نظرية راتزل بقوله:" إن هذا الإحساس بالفراغ هو مركز النظرية الراتزلية"، لأن للمواطنين في كل دولة ذات رقعة فسيحة، تطلعات واسعة، لأنهم يتصرفون بوسائل حياتية مختلفة، وحرية كبيرة في الحركة، في حين أن للشعوب التي تشغل فراغا صغيرا استعدادات فكرية أكثر تهيبا

[44] د.علاء,أبو عامر,العلاقات الدولية ,الظاهرة و الغلم..الديبلوماسية و الاستراتيجية.دار الشروق ,عمان (الأردن),2004,ص62.

أو تواضعا. فالفراغ إذا قوة سياسية، إذ لم تعد الدولة الصغيرة في العالم الحاضر تأمل في التوسع وهي لا تكاد توفق في صيانة استقلالها الكامل، بينما نرى شعب الدولة الكبرى في أغلب الأحيان دائم "التعطش للتوسع"، مع ذلك فإن راتزل لا يتوقع زوال هذه الدول الصغرى, هذا وقد أصبحت هذه النظرية هي المحرك وراء النزعة التوسعية لألمانيا، حيث اعتمدت النظرية الألمانية في التوسع على التفسير الحرفي لمقولات راتزل "إن الدولة كائن حي يكبر"، "وليس للدول الصغرى أي مستقبل". إن دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة مكونات هذا العامل، كالموقع والمساحة والحدود والموارد الطبيعية.

III.1.أ-**الموقع:** يقول رينوفان: "إن دولا صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي أثرا في التاريخ لم تخلفه دولا أكثر سعة مزودة بموارد أكثر تفوقا". ويقصد بالموقع وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة، أي الموقع البحري والموقع البري,بل وفوق دلك يركز رينوفان على مفهوم "المراقبة" Le controle[45]الدي يمنحه الموقع للدولة. وفي الواقع إن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية، ولكن قيمته السياسية تتغير، وذلك في إطار علاقة الإقليم (الدولة) بجيرانه. فالدول التي تملك واجهة بحرية أو أكثر يمكنها الاستفادة منها عسكريا واقتصاديا. فمن الناحية العسكرية نقوم ببناء أسطول بحري وتحصل على المساعدات من الحلفاء بشكل يسير، وكذلك من الناحية الاقتصادية، فالدول البحرية تملك علاقات تجارية واسعة مع المحيط الخارجي، بينما الدول التي لا تملك واجهة بحرية تصبح معتمدة بجارتها المطلة على البحر، وقد سببت سياسات الدول في النفاذ إلى البحار الكثير من الحروب.وقد كان البحث عن منفذ البحر دافعا من الدرجة الأولى بالأهمية في توجيه سياسة الدول الخارجية، فعلى سبيل المثال، قامت سياسة روسيا القيصرية في القرن الثامن عشر على الوصول إلى بحر البلطيق والبحر الأسود، وعندما حصل ذلك أصبحت لروسيا مكانة على الصعيد الأوربي لم تكن تحظى بها من قبل ذلك. وقد تحول الموقع الإستراتيجي الممتاز من نعمة إلى نقمة بالنسبة إلى الدول الضعيفة والتي لا تملك إمكانيات عسكرية للدفاع عن أمنها ووجودها، ومن الأمثلة على ذلك مصر، والجزائر و فلسطين وغيرها من الأمثلة.

III.1.ب-**الموارد الطبيعية:** تعتبر الثروات الطبيعية من نفط وغاز ومعادن ومياه وغابات..إلخ إحدى العوامل الهامة في

[45] Pierre,Renouvin et Jean-Baptiste,Duroselle : Introduction à l'histoire des Relations internationales. Armand colin,Paris,1966,p17.

تقرير قوة الدولة ودورها في العلاقات الدولية، فالدول التي تمتلك موارد كافية تستطيع أن تبني اقتصادا قويا وتؤمن الرفاهية لشعبها، وكذلك تستطيع إذا ما قام على إدارتها حكومة ذات خبرة من التحكم في الأسواق العالمية والتأثير على سياسات الدول الأخرى حتى ولو كانت أقوى منها وأكبر. وهو ماحصل للعرب عندما استخدموا سلاح النفط في حرب 1973 للضغط على الدول الحليفة للكيان الصهيوني في الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم ضعف الدول العربية مقابل الغرب إلا أنها وبدراسة للمعطيات الدولية حولت سلعة تجارية إلى سلاح فعال جعل الغرب يغير من سياسته المنحازة بالكامل إلى جانب الكيان الصهيوني، وأصبح يتعاطى بإيجابية مع قضية الصراع في الشرق الأوسط، كونه اكتشف أن مصالحه الحقيقية هي مع العرب، وإذا كان ذلك ينطبق على أوربا الغربية، فإنه لم ينجح بالكامل مع أمريكا إلا أن الأخيرة قد اكتشفت أن مصالحها قد تتعرض للخطر مرة أخرى من دول ليست ذات قيمة عسكرية حقيقية. ولا يمكن تجاهل القوة المالية التي يؤمنها الفائض الناتج عن صادرات الثروات الطبيعية[46]. فالمركز المالي الذي تتبوأه المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات هو ذو شأن سياسي ومالي. وقد ازداد كثيرا دور هذه الدول في العلاقات الدولية مع ازدياد المداخيل البترولية لها. فالمملكة السعودية تعتبر قوة مالية كبيرة وسياساتها المالية كان لها تأثير كبير على توازن نظام النقد المالي. كما أن دولة الإمارات القليلة السكان استطاعت بفضل سياساتها المالية أن تلعب دورا أكثر أهمية من أدوار دول عديدة تتجاوزها بعدد السكان والمساحة وقد وصلت المساعدات التي قدمتها هذه الدولة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين لدول العالم الثالث الى ما يقارب 10% من دخلها القومي، كذلك فإن الثروة المالية بإمكانها أن تؤمن شروط أفضل من أجل الحصول على التقنية المتقدمة.وهكذا أصبحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الطبيعية التي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية، وأصبح من النادر أن تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها أو أن يكون لها مركزا هاما في الشؤون الدولية إذا كانت تعاني من عوز في الثروات الطبيعية، والقوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن.

[46] د.علاء,أبوعامر .المرجع السابق الذكر,ص65.

III .2-**العامل الديمغرافي:** لعب العامل الديمغرافي (السكان) في الماضي دورا رئيسيا في العلاقات بين الأمم والشعوب، حيث كانت قوة أي شعب تحسب بعدد الرجال القادرين على حمل السلاح والذهاب إلى ميادين القتال، ومازالت هذه العادات مرسخة لدى الكثير من القبائل والشعوب خصوصا شعوب العالم الثالث، ويتجلى أثر هذا العامل في السياسات العسكرية والاقتصادية للدول، ويصل بعض المؤرخين الى ربط عامل العدد بعامل النفود والعظمة الاقتصادية، ولا شك أنه خلال الحرب العالمية استطاعت الدول الكبيرة بعدد سكانها أن تجند أعداد ضخمة وأن تدفعها إلى ساحات القتال، وينطبق ذلك على ألمانيا وفرنسا وروسيا في أوربا، وفي الوقت الحاضر أيضا يعتقد بعض الباحثين في مجال، العلاقات الدولية أن العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية حديثة فعالة، فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن ورائها عدد كبير من السكان، وعلى الرغم من التقدم في مجالات التكنولوجيا، فإن الأعداد الكبيرة من السكان تبقى تقاتل وتستمر تقاتل في عدة حروب، بالإضافة إلى ذلك فإن قوات مسلحة حديثة وكبيرة الحجم تحتاج إلى أعداد كبيرة من الرجال للتصنيع والإمداد والعمليات وتساهم في تصليح الأسلحة المدمرة وتدبير نظم الإسناد. وفي حالة الحرب الطويلة الأمد فإن عددا كبيرا من السكان ضروري لإدامة العمليات العسكرية والحفاظ على الاقتصاد الوطني.ويخدم العدد الكبير من السكان القادة السياسيين والعسكريين أصحاب النزعات التوسعية الاستعمارية، فالعدد الكبير من الجنود ضروري لغرض السيطرة على الأقاليم المستعمرة.ورغم وجاهة هذه الرؤية إذا ما طبقت في الصراع بين دول متخلفة صناعيا وتكنولوجيا من العالم الثالث ذات قدرات تقليدية، فإنها تصبح رؤية غير دقيقة في صراع بين دولة صناعية ذات تكنولوجيا عالية وجيش مؤهل ومدرب تدريبا فنيا عاليا وبين دولة أخرى من دول العالم الثالث مثل مصر، كون التكنولوجيا الحديثة المعتمدة في الأساس على الإلكترونيات والحاسبات تدخل في تصميم الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى والعابرة للقارات والطائرات الحربية لكافة أنواعها، ومن هنا أصبح العلم العسكري يتحدث اليوم عن جيش صغير أي إمكانيات وخبرات إلكترونية وجندي ذي كفاءة قتالية عالية قادر على قيادة دبابة، وبارجة، وغواصة، وطائرة حربية تعمل بالكمبيوتر ولم يعد للعدد الكبير من الجنود ذاك المعنى عندما كانت قوة الدول تقاس بعدد سكانها وما لديها من جنود.

من هنا فإن القوة السكانية وحدها غير كافية لأن تكون عاملا مؤثرا في السياسة الدولية إذا لم تقترن بالإمكانيات العسكرية

والفنية والاقتصادية والمالية، فقد كتب بيررنيوفان يقول: "إن الكثافة السكانية لا يمكنها أن تلعب دورا كبيرا إذا لم تتواجد مع شروط اجتماعية واقتصادية ومالية لازمة من أجل صيانة وتسليح وتأطير القوات العسكرية، فخلال الحرب الصينية-اليابانية الأولى سنة 1894 استطاعت اليابان التي لم يكن يزيد عدد سكانها على ثمن سكان الصين أن تدفع إلى خطوط القتال بقوات أكثر عددا وأكثر قوة وتنظيما". واستطاعت ألمانيا أن تنتصر على روسيا القيصرية المتفوقة عليها عدديا في الحرب العالمية الأولى حيث غلبت الجيوش الألمانية الجيوش الروسية على الرغم من توزع القوة الألمانية على الجبهة الغربية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تتمكن ألمانيا من تكرار انتصارها السابق، عل الرغم من أن الجيوش النازية حاربت على أبواب موسكو وستالينغراد حيث قتلت وأسرت الملايين من الجنود الروس والمدنيين مدمرة المراكز الصناعية والزراعية الروسية. إذا كان هناك اختلاف كبير بين عام 1914 و1942 فيرجع ذلك إلى التطور النوعي أو التحول في الموارد البشرية الروسية مما أدى إلى تغيير كمي وتفوق نوعي في القوة الروسية، فمن الناحية النوعية كان لدى ألمانيا مقاتلون بين سن العشرين والخامسة والأربعين أقل مما كان لدى روسيا، ومع أن التراجع في نسبة المواليد نتيجة لكثرة القتلى فإن النقص في الألمان أصبح أكثر حدة سنويا ولاسيما حينما أصبحت ضد روسيا المتفوقة سكانيا.

وينطبق هذا المثال على ما هو حاصل في علاقة القوة بين دول العالم العربي التي تبلغ أكثر من 300مليون نسمة وبين الكيان الصهيوني والذي يقدر عدد سكانه بعدة ملايين فقط. فالإمكانيات المادية لدى الأخير هائلة بحيث أنه يتفوق على الدول العربية مجتمعة ويجد عمقه الإستراتيجي المفقود في الدعم الأمريكي والغربي اللامحدود.

ونستنتج مما سبق أن للعامل الديمغرافي مجموعة من الفوائد ومجموعة من المخاطر، منها:

أ-المخاطر:

أ-1-أنه بدون التقنيات بالإنتاج والترشيد العقلاني ستبقى حشود الجماهير تتضرر من الجوع، وبدون التخطيط السكاني والرقابة على الولادات، سيكون مصير الحشود البشرية الحتمي الفقر والبؤس والمشاعر العدوانية، أو تدمير أقرب الناس إليها أو التدمير الذاتي.

أ-2-لما كانت الحياة الاقتصادية ميزانا ذا كفتين: انتاج من جهة وسكان من جهة أخرى، ولا يمكن لأي تخطيط أن ينطبق إلا على واحد منها (إما بسبب الوهن الفكري، والميل نحو الخرافات، وإما بإرادة سلطوية للتضخم السكاني) يبقى بالضرورة محرجا، لأنه يزيد في خطورة التفاوت والخلل بالتوازنات، بدلا من معالجة أو اقتراح مجازر ومذابح في المستقبل، فالتزايد السكاني المفرط يهدد السلام ويثير الحروب.وقد ادعى هتلر سنة 1941: " إن واقع وجود أطفال يريدون الحياة وواقع أن شعبنا ينفجر في حدوده الضيقة هو إذا ما يبرر كل نوايانا حيال كل المساحات في الشرق".

ب-الفوائد :

ب-1-يعتقد بعض الباحثين أن السكان يشكلون قوة اقتصادية، فالدولة التي تضم عددا من السكان بوسعها انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية من أجل التأثير على الدول الأخرى، وبدون أفراد كافيين فإنه من الصعب الحصول على أعداد من الكفاءات المطلوبة لاقتصاد متقدم، وبدون اقتصاد قوي فإن الدولة لا تستطيع أن تمارس تأثيرا سياسيا كافيا لمدة طويلة من الزمن. كذلك يعد العدد الكبير من السكان سوقا كبيرة للسلع والخدمات للآخرين.

ب-2-وعلى الصعيد العسكري فإن العامل السكاني يظل ذا أثر كبير، فالمشاة الحديثة المزودة بالعلوم المعاصرة تحتاج إلى عدد كبير من الرجال يقفون خلف خطوط الجبهة من أجل الحفاظ على معداتهم والقيام بتموينهم، وقد أثبتت الحرب الكورية والحرب الهندية-الصينية بأنه لا يوجد هناك بديل عن رجال المشاة، وكانت الإمبراطوريات الاستعمارية تستند في قوتها على جيوش الأقاليم المستعمرة من أجل تضخيم جيوشها، كما كان الحال بالنسبة للفيلق الأجنبي الفرنسي.

III.3-العامل العسكري: في الماضي غير البعيد كانت قوة الدول تحسب بما لديها من عدة وعتاد الحرب، أي بمعنى آخر بما لديها من قدرة عسكرية ممثلة بجيش قوي ذي أفراد مدربين تدريبا جيدا بالإضافة إلى تسليح جيد، وبالرغم من أن هذا العامل مازال واحدا من أكثر العوامل تأثيرا على صعيد قوة الدولة في العلاقات الدولية، إلا أن قوة عسكرية دون اقتصاد قوي وتكنولوجيا متطورة في الوقت الحاضر ليس لها معنى، حيث أن القوة العسكرية تعتمد اعتمادا أساسيا على القدرة الاقتصادية، فالدولة التي تسعى إلى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها أساسا في ضمان أمنها بحاجة إلى قاعدة اقتصادية صلبة.

وهناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، فتكوين نسبة عالية من الإنتاج القومي للأغراض العسكرية يؤثر على مستوى معيشة المواطنين الذي سيتقلص تبعا لذلك، ويحول القوة العاملة من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الصادرات ويؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ويخلق ضغوطا تضخمية ويتطلب زيادة في الضرائب بالإضافة إلى إيجاد عجز في الميزان التجاري.كذلك فإن وجود قوة عسكرية لوحدها لا تكون كافية مالم تدعم سياسيا، إذ تلعب المؤسسات السياسية دورا في دعم السياسة العسكرية للدولة، ولاسيما قناعتها بجدوى الإنفاق العسكري، والنقص في دور هذه المؤسسات ربما يزيد من حجم تكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى للأعمال العسكرية غير مؤكدة وذلك حينما لا تتناسب مع التكاليف.وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرا جذريافي مفاهيم القوة، إذ لم تعد القوة العسكرية بمفردها قادرة على منح الدولة سمة الدولة العظمى أو الكبرى أو المؤثرة.فقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى تغيير واسع في نوعية الأسلحة والإستراتيجيات الحربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغيرت المسلمات وظهرت أدوات جديدة للصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن دخلت الأسلحة النووية في قائمة هذه الأدوات وعليه استجابة الدول للتحديات الخارجية أصبحت تقوم على التمييز ولم تعد عامة أو شاملة كما كان يحدث في الماضي. فالصراع المسلح تغيرت خصائصه كثيرا بحيث لم يعد في مقدور الدول الإدعاء بأن الزيادة في القوة العسكرية لابد وأن يتبعها بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومي خلافا لما كان عليه الحال في السابق، كما أن القوة التدميرية الرهيبة للأسلحة التي تمتلكها الدول الكبرى تجعل من المواجهة العسكرية أمرا غير مرغوب فيه. والمحصلة الأخيرة لهذا التطور الذي حدث في طبيعة الصراع المسلح وفي أدواته هي مزيد من الترشيد في حسابات وسلوك المسؤولين عند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

ومع أن العامل العسكري يعد كما أسلفنا أعلاه واحد من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات بين الدول، كون دوره يعتبر المحكم للنصر والخسارة، فإن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عن الدولة هي حالة نادرة في التاريخ، فحتى أكثر الدول قوة بحاجة إلى حلفاء ودول مساعدة. من هنا لم تعد الدول تحسب من الناحية العسكرية فقط بما لديها من سلاح بل بما لديها من حلفاء أيضا قادرين على وقف العدو عند حده إذا اقتضت الضرورة، فالكيان الصهيوني لا يخيف

العرب بما ليه من جيش وسلاح بل بحليفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي الذي تحكمه وتسيره الأخيرة[47].

III.4-العامل الاقتصادي: يعتبر الماركسيون العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي وأن كل الحروب تحركها أسباب ودوافع اقتصادية، بينما ترى نظرية الحرمان النسبي أن "الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب قد تكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد على النظام الدولي في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يتيحها لأعضائه الآخرين. ولهذا السبب فإن الحرمان بما يصحبه من مشاعر الإحباط يعد عاملا رئيسيا في خلق الميل إلى العدوان والعنف السياسي كما أن التأثيرات الضاغطة لثورة التوقعات المتزايدة تغدي بدورها السلوك العدواني للمجتمعات التي تعاني من هذا الشعور بالحرمان.من هنا تسعى الدول للتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية من خلال عمليات التكامل فيما بينها كإنشاء الأسواق الإقليمية والعالمية المشتركة مثل "الإتحاد الأوربي" ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، و"مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، وغيرها، وإنشاء المنظمات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري، مثل "منظمة الدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبع)"..إلخ.

ويشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من كلية العلاقات الدولية ، أذ لا يوجد في العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصيغة مطلقة في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات.كذلك فإن الكثير من هذه البلدان من ينتج أو يمتلك من الموارد ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والإنتاجية، وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، إذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة أخرى في حين تعتبر واردات دولة ما صادرات دولة أخرى، وعندئذ تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة، او مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها إلى العالم الخارجي، فإن الأساس الذي يقوم عليه تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى غيرها من الدول تتحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الإنسان لإشباع حاجاته في حدود موارده المتاحة. وتستخدم الدول المتقدمة اقتصاديا سياسات معينة تجاه الدول النامية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية مثل: المقاطعة الاقتصادية، الحظر التجاري، التعريفات الجمركية، الحصص الاقتصادية.

[47] د.علاء,أبوعامر.المرجع السابق الذكر,ص66.

III.5-العامل العلمي-التكنولوجي: بزغ فجر التكنولوجيا الصناعية قبل حوالي قرنين مع تطوير الآلات التي تسيرها مصادر الطاقة ونمو المصانع وإدخال أسلوب الإنتاج الجملي على نطاق واسع، مع تقدم التكنولوجيا الصناعية تأثرت حياة الناس من عدة نواح.فقد أثر اختراع السيارة على طريقة عمل ومكان سكن الناس وأسلوب تمضية وقت الفراغ، وبدل الراديو والتلفزيون من عادات التسلية والترفيه وأصبح الإنسان يشاهد الأحداث التي تقع في أقاصي الأرض مباشرة من مكان وقوعها، وأحدث التلفون ثورة في وسائل الاتصالات وأصبح باستطاعة الإنسان التحدث مع أشخاص تفصل بينه وبينهم مسافة بآلاف الكيلومترات دون أن يخرج من منزله. فاليوم تساهم التكنولوجيا الصناعية مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف لم تكن ممكنة لقرن خلا. فالتكنولوجيا الحديثة تقهر الجوع وتشفي وتقي من الأمراض، وهي تمكن من نقل البضائع والأشخاص بسرعة وبسهولة إلى كل أطراف الأرض، إضافة إلى ذلك فهي تسمح للإنسان أن يترك الأرض ويحلق في الفضاء ويسير على سطح القمر..إلخ.

وباعتبارها مجموعة تقنيات من صنع الإنسان وتحت سيطرته كانت التكنولوجيا ومازالت حق الوسيلة التي مكنت الإنسانية من تحقيق تقدم كبير في جميع المجالات، حيث يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم وأخطر المؤثرات على سير الحياة على الأرض. فلا يوجد مجال من مجالات المعيشة لا تؤثر عليه التكنولوجيا وتقدمها المستمر تاثيرا واضحا جليا، ولا يوجد نشاط أو علاقات إنسانية لا تلعب التكنولوجيا دورا خطيرا فيه.الاكتشافات العلميةوالإمكانات التكنولوجية التي تتوصل إليها البشرية كل عدة ساعات فاق كل تصور، وفي القرن العشرين وحده، بل في النصف الأخير بالذات توصلت الإنسانية إلى اكتشافات عددها مئات أضعاف ما اكتشفته في كافة القرون السابقة كلها مجتمعة، وهذه الاكتشافات عميقة الأثر على الحياة البشرية وطوال العصور حملت التكنولوجيا الخير الكثير وذلك ضمن طرق عديدة منها:

-الزيادة في الإنتاج.

-خفض كمية العمل.

-العمل بات أكثر سهولة.

-مستوى معيشة أعلى.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، يقوم العامل التكنولوجي بدور بارز شديد الأهمية في المجالات العسكرية، السياسية والمواصلات، وكما في كل العصور استغلت التكنولوجيا الحديثة في النواحي

السلبية الضارة قدراستعمالها في المجالات الإيجابية النافعة، فقد انطلقت الدول بسبب انعدام الثقة فيما بينها وحرص كل واحد منها على ضمان أمنها القومي في سباق نحو التسلح أدى إلى ضرورة صنع الأسلحة الأكثر تعقيدا وفعالية أو شرائها. وسباق التسلح أمر قائم وممكن لأن التكنولوجيا النووية جعلت الإنسان يصنع أسلحة قادرة على تدمير العالم الذي يعيش فيه مرات عديدة، ويبدو أن أخطرها يفوق كل المنافع التي جنتها البشرية جمعاء، وبالطبع الخطأ ليس في التكنولوجيا الذرية بل في الإنسان الذي حول استعمالها إلى المجالات الهدامة. لكن ينظر البعض لهذا الأمر نظرة مخالفة، إذ أن قيام توازن الرعب النووي واستراتيجية الردع أديا بالتالي إلى خلق سلام من نوع جديد هو السلام النووي القائم على قواعد غير مسبوقة وهو ما تجسد أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.وقلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الإستراتيجية العسكرية، وانتقل العالم إلى عصر الصواريخ العابرة للقارات والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية القادرة على التصوير سريا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يمتد إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية.

وإضافة إلى العوامل السابقة، لا يمكن إهمال الدور الذي تقوم به عدة عوامل أخرى في التأثير على الفواعل والتفاعلات الدولية ونذكر منها:

III.6-العامل الإيديولوجي: ينطلق المقياس الإيديولوجي لتعريف العلاقات الدولية من معتقدات وصور وأفكار تميز بين الأمم، لأن العلاقات الدولية لا تسودها الوقائع وحدها، بل يمكن أن تتأثر بمعطيات لاعقلانية وذاتية تقوم أحيانا بدور المحددات في تفسير هذا الحدث أو ذاك. ويولد العامل الإيديولوجي مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار ومحيطه على صعيد السياسة الخارجية، حيث يولد نظرة ذاتية للواقع وقد اعتبرت العلاقات الدولية خلال القرن العشرين علاقات تحكمها الإيديولوجية حيث انقسم العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي والآخر رأسمالي، وتوزعت دول العالم الثالث بين هذين المعسكرين كدول في طور النمو الرأسمالي أو الاشتراكي.

III.7-العامل القومي: بالرغم من بروز أفكار مثل الأممية الاشتراكية والعالمية فإن القومية والفكر القومي تبقي العقيدة الرائجة والمرغوب فيها بين الشعوب فمنذ أن قامت حركة الإصلاح اللوثرية في القرن السادس عشر والفكر القومي يتغذى وينمو ثم جاءت الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر لترفع من شأن القومية إلى صفوة الفلسفات السياسية

الطاغية على ما عداها من فلسفات . فتفجرت القومية في القرن التاسع عشر كقوة ديناميكية هزت أركان القارة الأوربية فتعززت في الكيانات القائمة وخلقت كيانات جديدة. ومع مطلع القرن العشرين انحلت إمبراطوريات تحت وطأة الفكر السياسي القومي ، وانتشرت الفكرة القومية خارج القارة الأوربية لتصل إلى كثير من المجتمعات. ومع اندلاع الحربين العالميين طغى الفكر القومي في المجتمعات الأمريكية والإفريقية والآسيوية حتى بلغ تأثيره كل أصقاع الأرض وشهدت تسعينات القرن العشرين انحلال الإمبراطورية السوفياتية بفعل الفكر السياسي القومي الذي كبت لعقود طويلة. وقد اختلف تطور الشعور القومي باختلاف خصوصيات كل شعب في مواجهة المؤثرات الخارجية، ويرى البعض أن الدولة-الأمة لم تظهر إلا موازاة مع نمط إنتاج رأسمالي، ويرى آخرون أن بروز الدولة-الأمة ارتبط بثلاثة عناصر تظهر في وقت واحد: الدولة من المنظار القانوني والأمة من المنظار السياسي-الاجتماعي،والرأسمال من المنظار الاقتصادي.

III.8-العامل الديني: كان الدين ومازال أحد العوامل التي تؤثر في سلوكيات الأفراد والمنظمات والدول على الصعيد الدولي، فقد قام عرب الحجاز في القرون الوسطى بمجابهة دولتي الروم والفرس اللتين كانتا تحكمان الأرض في ذلك الزمان بدافع نشر العقيدة الدينية (الإسلام) وشنت دول أوربا الغربية الكاثوليكية الحروب الصليبية على ديار الإسلام والمسلمين بدافع ديني. ومن أجل تحرير قبر المسيح ثنت إسبانيا المسيحية الحرب على الدويلات الإسلامية في الأندلس وكانت معها الكنيسة الكاثوليكية من خلال محاكم التفتيش ضد المسلمين واليهود. واجتاح العثمانيون الأتراك شرق أوربا وجنوبها من أجل نشر الإسلام، قامت في أوربا حرب الثلاثين عاما بين البروتستانت والكاثوليك، واستقلت دول واختفت دول نتيجة للدافع الديني في أوربا ، وقسمت الهند إلى قسمين الهند وباكستان بسبب المعتقد الديني، وأنشئ الكيان الصهيوني في فلسطين بدافع ديني يهودي-بروتستانتي.

المحور الرابع:
التحديات الدولية الراهنة

IV-المحور الرابع: التحديات الدولية الراهنة :

IV.1-الإرهاب الدولي: الإرهاب كظاهرة ليس بجديد على العالم، فالتاريخ الإنساني مليء بحركات إرهابية وفي صور مختلفة، ولكنها لم تصل لهذه الدرجة من الانتشار والخطورة رغم ما هو معروف منها تاريخيا بقسوته. ففي العصور القديمة ظهرت جماعات متمردة هدفها السلب والنهب سميت بجماعات "العابيرو" أو "الخابيرو" وهم من بدو الصحراء العربية حيث كانوا يشنون هجمات على القوافل والمدن، وخلال العصر الروماني قامت جماعات يهودية في فلسطين بشن نوع من الإرهاب المنظم ضد التجمعات الرومانية في فلسطين بهدف الحصول عل الحكم الذاتي. وفي القرن الحادي عشر من القرون الوسطى تواجد في العالم العربي الإسلامي عصابات إرهابية أطلق عليها اسم "الحشاشين" وكان هؤلاء في حقيقتهم تنظيما فدائيا جبارا هدف قادته تمثل في قتل وترويع أعدائهم وكان هذا التنظيم قائما على استقطاب شباب في سن صغيرة ، وعزلهم في قلاع نائية، وتدريبهم على الطاعة التامة حتى تمحى شخصياتهم وإرادتهم الخاصة.ثم يؤمرون بقتل أي شخص بعد أن وعدهم قادتهم أنهم في الجنة إذا حققوا مهمتهم وبجنات الخلد إن قتلوا في سبيل تنفيذ اغتيالهم.وفي عام 1914 قام إرهابي صربي عميل لقيصر روسيا بقتل ولي عهد النمسا فرنسيس جوزيف فكان ذلك السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى.

وتستخدم الفئات والجماعات الإرهابية أساليب شتى من أجل الوصول إلى أهدافها، مثل الخطف والاغتيال والتدمير، والتلويح والتهديد بذلك، وأكثر من استخدام الإرهاب كسلاح منظم ضد الإنسانية كانت الحركة الصهيونية عبر عصاباتها المسلحة مثل عصابة "شتيرن" و"الهاغانا" و"إستل" و"البالماخ" ..إلخ. وغيرها من العصابات الإجرامية التي أسست في النهاية لدولة الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.

-أسباب الإرهاب: يرجع بعض الكتاب انتشار الإرهاب في القرن العشرين إلى مجموعة من الأسباب:

1-بعض الفلسفات التي أطلقها بعض الكتاب الداعين إلى أن التحرر الحقيقي لا يأتي إلا باستخدام القوة (جون بول سارتر، لينين، تروتسكي شي غيفارا..إلخ). فالعنف في نظرهم هو وسيلة لإحقاق الحق ومقاومة الظلم والاستبداد.

2-وجد الكثير من الثوريين دعما من القوى العظمى أثناء الحرب الباردة فانتشرت هذه الظاهرة عبر العالم.

3-يعتبر الكثيرون الإرهاب عملا مشروعا ووسيلة مشروعة لتغيير نظام الحكم على أساس أن حركات التحرر من الاستعمار استخدمت الإرهاب كوسيلة ثبت نجاحها في طرد النظم الاستعمارية.

4-أدت تجارة السلاح العالمية إلى سهولة الحصول على أسلحة متطورة تساعد الجماعات التي تمارس الإرهاب كأسلوب نظالي إلى إقلاق الحكومات ومجابهتها بإمكانيات لم تكن في حوزة هذه الجماعات من قبل.

5-ساعد انتشار وسائل الإعلام العالمية، وتنافسها في نقل الأخبار إلى اهتمام الإرهابيين بها كطريق يفتح أمامهم أبواب الرأي العام وإمكانية تحريكه في صالحها وجذبه إلى جانبهم.

أما في القرن الحادي والعشرين فإن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية "الحرب على الإرهاب" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقيامها بحشد العالم خلفها تحت شعار "معنا وإما ضدنا" قد طرح الإشكالية النظرية حول تعريف "الإرهاب" خاصة وأن أمريكا كانت تقصد بالإرهاب الإسلام والحركات الإسلامية كما تبين فيما بعد، إذ أن لائحتهم للإرهاب كانت تشمل منظمات التحرير الفلسطينية واللبنانية والكشميرية وغيرها من المنظمات والحركات التحررية في العالم الإسلامي، هذا بالإضافة إلى منظمة القاعدة وحركة طالبان الأفغانية..إلخ. وعليه فقد تركت هذه الإستراتيجية شرخا عالميا وعدم اتفاق دول العالم على محاربة الإرهاب بحيث يتضح عدم الاتفاق هذا فيما يلي:

1-أن جزء مما يسميه الغرب إرهابا هو في حقيقته حرب تحرير ضد الاستعمار المدعوم من الغرب في الأساس.

2-أن الإرهاب لم تظهر له أية نتائج سياسية دولية رغم شكله المخيف في وسائل الإعلام. فرغم ما شكلته عمليات الإرهاب من خسائر مادية وخسائر في الأرواح، فإن جميع الحركات الإرهابية في العالم لم تستطيع أي منها تغيير نظام الحكم في أية دولة، و ثبت أن الإرهاب لا يمكن أن يؤدي إلى تغيير النظم والإستلاء على الحكم في أية دولة.

ومع أن محاربة الإرهاب هي كلام حق يراد به باطل, كون الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من أكثر الدول ممارسة لإرهاب الدولة المنظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا،يأتي بعدها في ممارسة هذا النوع الخطير من الإرهاب

الكيان الصهيوني الذي صنعته وكذلك الأنظمة الديكتاتورية في العالم الثالث التي تحصل على الحماية والدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واجهزتها الأمنية والعسكرية.ورغم ذلك فإن للإرهاب حقيقة مخاطر على السلم والأمن الدوليين وتتمثل هذه المخاطر في[48]:

1-إمكانية حصول هذه المنظمات على أسلحة الدمار الشامل.

2-ظهور دور إجرامي خطير وغير إيديولوجي للعديد من هذه الجماعات.

3-في كثير من الحالات تكون هذه الحركات جاهزة ولديها القابلية لتغيير أهدافها المعلنة والخوض في مجالات وأماكن جديدة.

4-خطورة ظاهرة الإرهاب أنها ظاهرة معدية، فمن الممكن أن تنتقل عدواها إلى مجتمعات أخرى وبسرعة.

5-استمرار هذا المنهج من العمل العنيف قد يتطور تحت وقع التجاذب في المجتمع إلى حروب أهلية وهو ما يشكل خطرا على الاستقرار والأمن الدوليين.

6-أثبتت الأحداث أن كثيرا من الحركات والجماعات الإرهابية هي جماعات عابرة للقارات أو متعددة الجنسيات، فأعضاؤها ينتمون إلى دول مختلفة، ولكن يجمعهم هدف إيديولوجي وعالمي واحد، وولاؤهم لحركاتهم هو أهم وأعمق من ولائهم لبلدانهم، وهذا في حد ذاته يجعل ظاهرة الإرهاب ظاهرة دولية وعالمية.

7-أثبتت التجارب أن هناك رابطا قويا بين الجماعات الإرهابية الدولية وكارتيلات تجارة المخدرات والأسلحة في العالم، مما يعني أن خطر هذا التحالف هو خطر مميت على السلم والأمن الدوليين وعلى الحياة البشرية بشكل عام.

[48]علاء,أبوعامر.المرجع السابق الذكر,ص108.

IV.2-تحديات أخرى : ان الارهاب لا يعتبر التحدي الوحيد الدي أصبح يواجهه المنتظم الدولي ,بل ان تشعب و تعقد وتطور التفاعلات العالمية قد أفرز تحديات عديدة أمام المجتمع الدولي.فشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود أصبحت تنشئ اقتصاديات سريةتشكل عوامل عدم استقراروفساد في النظام العالمي,فهده المنظمات تقيد الدول الضعيفةبل تخلخلها كليا[49].فهي تحتكر موارد هده الدول الاقتصادية من خلال انشاء أو تطوير شركات مشروعة أو غير مشروعة,و مع أن هده الشبكات مؤقلمة بشكل قويا الا أنها تقيد بشكل كبيرمن التشكيل العالمي .اظافة الى هدا يعتبر موضوع الهجرة بالرغم من أنه موضوعا ليس جديدا تحديا دائما للنسق الدولي لأن حجم التدفقات البشرية الغير منظمة مازال يرتفع ويؤثر في تغيير بنى النظام العالمي [50].فقد تزامنت حدة تأثير هده الظاهرة مع العولمة الاقتصادية لأنها أتاحت توسع السوق , و أدى تدمير البنى التقليدية للحياة اليومية وتحويل قسم كبير من السكان الى طبقة عمالية في عديد من المناطق و الاستثمار الأجنبي الى حركة الأفراد غالبا نحو الدول التي كان يأتي منها رأس المال.لهدا ازداد عدد المهاجرين الى البلدان المتطورة في العقود الأخيرة,و أصبحت الهجرات الدولية عامل تغيير بالنسبة لبلدان الانطلاق و بلدان الاستقبال في نفس الوقت.

[49]جيرار,دوسوا(ترجمة قاسم المقداد).دراسة في العلاقات الدولية(الجزء الثالث).دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع,دمشق,2015(الطبعة الأصلية 2009),ص146.

[50]نفس المرجع'ص171.

المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية:

V-المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية :

لقد أعطت الحرب العالمية الأولى دفعا قويا لتطور التنظير في العلاقات الدولية، وليس لظهور نظرية حول العلاقات الدولية، لأنه كما هو معروف فعلم العلاقات الدولية قد تأسس عبر "تراكمات متتابعة وليس عبر تطور حاسم"، فتأسيس الأفكار السياسية المتعلقة بالعلاقات الدولية قد خلق حقلا معرفيا توجد داخله اختلافات ونقاشات متعددة فتحت الباب أمام تتابع مجموعة من "الحوارات النظرية البينية" بين المختصين المتعارضين حول الإجابات التي يمكن إعطاؤها لمجموعة من الأسئلة المفتاحية المتعلقة بالإنتاج النظري والمتمثلة في:

1-الهدف من علم العلاقات الدولية : فقد دارت حول السؤال الأول: لماذا العلاقات الدولية ؟ عدة نقاشات في فترة مابين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث كانت إجابة "المثاليين" تقول أن الهدف هو المساهمة في تغيير السياسة الدولية الراهنة، بينما كان يرى الواقعيون أن الهدف هو الرغبة فقط في تفسير هذه الظاهرة.

2-منهج العلاقات الدولية : حيث طرح السؤال الثاني: كيف ندرس العلاقات الدولية؟ وهو سؤال أجاب عنه التقليديون الذين كانت أفكارهم سائدة في الخمسينات من القرن العشرين بالبحث في التاريخ وفي الفلسفة، بينما عارضهم السلوكيون الذين دعوا إلى الأخذ من العلوم الدقيقة (المنهج السلوكي).

3-موضوع علم العلاقات الدولية : حيث طرح السؤال الثالث: ماذا ندرس في العلاقات الدولية؟ وقد دافع الواقعيون الذين اشتدت قوتهم في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين على دراسة العلاقات بين الدول، بينما رأى العالميون والماركسيون أنه يجب تحليل العلاقات الدولية بين كل الفواعل، وبين كل الطبقات.

4-قدرة علم العلاقات الدولية : حيث طرح السؤال الرابع: هل يمكن دراسة العلاقات الدولية؟ وقد كانت إجابة الإقترابات السائدة منذ فترة بنعم بينما أجاب ما بعد الحداثيون بلا، أو "نعم ولكن".

تجمع الدراسات أن التنظير للعلاقات الدولية قد مر إلى غاية نهاية القرن العشرين بأربع (04) حوارات براديغمية كبرى:

الحوار الأول: دار بين الواقعيين لما بعد الحرب العالمية الثانية والمثاليين الذين سادت أفكارهم في فترة مابين الحربين.

الحوار الثاني: ساد خلال فترة 1950-1960 حيث تعارض خلاله أنصار المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية ضد أنصار المنهج الكمي والمدرسة السلوكية.

الحوار الثالث: دار خلال السبعينات من القرن العشرين بين الواقعيين المركزيين من جهة والليبراليين العالميين والماركسيين المعارضين لمركزية الدولة من جهة أخرى.

الحوار الرابع: وهو الحوار الذي أدخل العلاقات الدولية في مرحلة "ما بعد الوضعية" وجرى بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

V.1-المدرسة المثالية: تعتبر أفكار المدرسة المثالية النواة الأولى للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية. وقد سادت هذه الأفكار في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وهي بصفة عامة تركز على شروط التعاون بين المصالح المتعارضة للدول، وإمكانية فض النزاعات بين هذه الدول بالطرق السليمة.

والمدرسة اليبرالية تنطلق من الفلسفة العامة القائلة بأولوية الفرد العقلاني، والمساواة بين كل الأفراد مرورا بالإيمان بمبدأ التقدم نحو ليبرالية عالمية تدمج بين السياسات المتعارضة، وتعتمد على مجموعة من القيم تتمثل في مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق في المساعدات للشعوب الموجودة في خطر وتجنب العودة إلى القوة، والحق في الدفاع عن النفس، واحترام الاختلاف في الهوية والمواطنة العالمية.

لقد شجعت النتائج المدمرة للحرب العالمية الأولى عدة جامعات في أوربا على خلق أقسام خاصة بدراسة العلاقات الدولية وكانت مهمتها البحث في "أحسن الطرق المساعدة على ترقية السلم بين الأمم" ليس عن طريق البحث في دبلوماسية التوازن التي كانت سببا في الحرب بل في الأدوات والأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلم العالمي، حيث تمثلت هذه المرجعيات في أفكار كانط وغروتيوش وودرو ويلسون الذي لعب دورا هاما في تأسيس عصبة الأمم.

يرى المثاليون، على رأسهم الفريد زيمرنAlfred Zimmern أن الحرب هي شكل من سلوكيات الدولة وليست جزء من الطبيعة البشرية بل برنامج سياسي، وبالتالي فهي ذات طبيعة اجتماعية سببها هو ضعف المؤسسات القائمة وبالتالي يمكن وضع حد لها لما نأخذ بعين الاعتبار بأنه في عالم مترابط يصبح الرجوع إلى القوة غير مجد لأن العيش وقوة امة معينة لا يكمن في قوتها العسكرية بل في ثروتها المتكونة من الإنتاج والمبادلات. كما يعتقد المثاليون بإمكانية سيادة القانون بين الدول مثل داخل الدول، وأن الديمقراطية يمكنها أن تتماشى مع تحقيق السلم في العلاقات الدولية. كذلك يعتقد المثاليون بوجود انسجام حقيقي في المصالح بين المجتمعات وأن ذلك يتطلب فقط وجود عقول واعية بديلة للمصالح الوطنية الضيقة. وبصفة عامة يتميز المثاليون بالنظرة إلى أن "النظام الدولي الذي كان سببا للحرب العالمية الأولى يمكن تحويله إلى نظام أكثر سلما وأكثر عدالة.

V.2-المدرسة الواقعية: تمثل هذه المدرسة ردة فعل أساسية على تيار المثالية وهي مدرسة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. وهدفت الى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. فقد جاءت لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة والحرب والنزاعات، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم نظريات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية. وتجد الواقعية في العلاقات الدولية جذورها المرجعية في بعض مفكري عصر النهضة الأوربية مثل ميكيافيلي الذي "ينصح" "الأمير" بالاهتمام بما هو حاصل وليس الاهتمام بما يجب أن يحصل. ومن بين مؤسسي المدرسة الواقعية نجد الأمريكي "هانس مورغانثو" الذي يعتبر كتابه "السياسة بين الأمم" مرجعا مهما لدراسة الفكر الواقعي في العلاقات الدولية.

أهم مسلمات الفكر الواقعي في العلاقات الدولية :

1-إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، بل العكس هو الصحيح، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي، والسياسة في نظر الواقعيين هي مثل المجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية.

2-يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية أداة تحليل رئيسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة دائما بلغة القوة. وتعتبر المصلحة الوطنية المحددة بالقوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف

سياسات الدول في أوقات مختلفة، وتكرس هذا المفهوم السياسة الدولية كفرع مستقل عن الفروع الدراسية الأخرى. ويحدد "مورغانثو" المصلحة الوطنية كجوهر للسياسة وهي دائمة عبر الزمان والمكان, إلى جانب مفهومي القوة وميزان القوى. كما يربط الواقعيون مفهوم المصلحة بالدولة القومية التي ظهرت وتطورت منذ القرن السادس عشر. فسلوك الدولة يرتبط بالبحث عن مصالحها القومية وهذه المصالح لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود "القوة".وتجدر الملاحظة إلى أن الفكر الواقعي في العلاقات الدولية قد تطور وحدثت عليه مراجعات بعد الانتقادات التي وجهت له خاصة من طرف التيارات الليبرالية، حيث أصبحت هذه المدرسة تنقسم إلى تيارين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية.

V.3-المدرسة السلوكية: نشأت المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية في منتصف الخمسينات، وتبلورت بشكل أساسي في الستينات من القرن العشرين وبصفة عامة هي مدرسة أمريكية حاولت معارضة المنهج المتبع من طرف المثاليين والواقعيين على حد سواء، واهتمت باستعمال المناهج العلمية وخاصة الكمية في دراسة العلاقات الدولية,والنماذج التي قدمها لنا أصحابها تدخل في خانة ما أصبح يطلق عليه تسمية "النظريات الجزئية"[51]. وقد هدفت السلوكية إلى إيجاد نظرية تحليلية تفسيرية وتنبؤية. ففي حين اهتم التقليديون (المثاليون والواقعيون) وتساءلوا إلى أي مدى يمكن القول أن الأحداث أو الظواهر السياسية متشابهة، اهتم السلوكيون، تحديدا بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث. وعليه يقوم بناء النظرية حسب السلوكيون على القدرة على التعميم وإطلاقا الأحكام العامة. ويقوم هذا بدوره على إثبات الفرضيات. وظهر التحول مع السلوكية نحو المناهج "العلمية" القائمة على الإحصائيات وساهم في ذلك كله استعمال الحاسوب الإلكتروني والرياضيات.

ويحدد "دايفد إستون" أحد رواد المدرسة السلوكية أهم عناصر المنهج السلوكي فيما يلي:

1-التناسق:حيث توجد تماثلات في السلوكية السياسية، يعبر عن هذه التماثلات في أحكام عامة أو نظريات تفسيرية تنبؤية.

2-التثبت:يجب اختبار صحة هذه الأحكام العامة أو التعميمات مبدئيا، وذلك مع مدى تطابقها مع السلوكية الوثيقة الصلة بالموضوع.

[51] **Philippe,Braillard :Théories des Relations Internationales.Presses universitaires de France,Paris,1977,p120.**

3-الوسائل المستعملة :يجب دراسة هذه الوسائل بشكل واع ودقيق وسليم لإيجاد سبل دقيقة جدا لدراسة وتحليل وتسجيل هذه السلوكيات موضوع الدراسة.

4-القياس الكمي: إن الدقة في الحصول على المعلومات والبيانات وتسجيلها يتطلب استعمال وسائل القياس الكمية، وهذه ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة للحصول على نتائج علمية للبحث.

5-القيم :من الضروري التمييز دائما عند الدراسة والتحليل بين التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي إذ أن لكل من هذين المنهجين فرضياته المختلفة عن الأخرى.

6-الترتيب المنهجي:على البحث أن يكون نظميا (Systémique) ويجب التعامل مع النظرية والبحث كشيئين في إطار جسم من المعرفة.

7-العلم التجريدي.

8-الاندماج:فالعلوم الاجتماعية تتناول الشأن الانساني في كليته.

إن المنهج السلوكي يعتمد على تحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات حسب قواعد واجراءات تصنيف وترتيب واضحة ويمكن تكرارها، فهو يدعو إلى استعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات. وبالرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج فإن المدرسة السلوكية قد استطاعت تقديم نماذج عديدة خاصة في تحليل السياسة الخارجية والنظم السياسية، مثل نظرية المباريات، نظرية النظم، نظرية الاتصالات...إلخ.

V.4-المدارس الماركسية : هي المدرسة التي تحمل تسميتها على اسم مفكر وهو "كارل ماركس" وتجدر الملاحظة هنا أنه لا توجد لدينا نظريةماركسية نظمية حول السياسة العالمية من منظور نظري شامل ومهيكل و منظم[52]. ويمكن القول أن الماركسية تندرج في إطار النظريات الثورية التي حاولت إعادة تركيب نظرة عالمية تزول بموجبها كل الأنظمة الدبلوماسية والدول ذات السيادة والقانون الدولي.[53]

إن الماركسية اعتبرت مذهبا سياسيا قبل أن تكون مقاربة نظرية، لذلك استلزم البحث عن أفكار حول العلاقات الدولية

[52] **Philippe,Braillard.Opcit,p74.**

ملاحظة السياسات الخارجية للدول التي أعلنت تطبيق هذا المذهب على رأسها الاتحاد السوفياتي.

تندرج الأفكار الماركسية حول العلاقات الدولية في إطار نظرية ماركس حول "الصراع الطبقي"، حيث يرى ماركس أن "الكفاح من أجل السياسة الخارجية هو جزء من الكفاح العام من أجل تحرير الطبقات العمالية" وهي نظرة شاملة باعتبار أن الثورة البروليتارية التي دعى إليها ماركس هي ثورة عالمية يجب أن تخضع العلاقات بين الدول إلى العلاقات الاجتماعية التي نجدها بدورها على مستوى النظام الرأسمالي العالمي والتي يحددها منظور المادية التاريخية.وعليه فإنه من هذه الزاوية تصبح الطبقات تمثل وحدة التحليل الأساسية وليست الدولة أو الأفراد. فصراع الطبقات يمثل المحرك للتاريخ، بحيث تتشكل فيما بينها علاقات تفسر مكانة كل طبقة داخل النظام الإنتاجي الذي يتكون من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وعليه، فإن طريقة الإنتاج السائدة حسب ماركس، هي طريقة الإنتاج الرأسمالية التي فرضت نفسها على طريقة الإنتاج الإقطاعية، حيث نجد داخلها طبقتين متعارضتين هما البرجوازية التي تمتلك وسائل الإنتاج والبروليتاريا التي تمتلك قوة العمل وتبعيتها في سوق العمل لصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة. ونتيجة لانتصار الطبقة البرجوازية ينظم النظام الرأسمالي نفسه ويشكل قواعد الدولة التي تصبح تخدم هيمنته. وعليه فإن العلاقات الدولية تنمو بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة وتصبح الدولة تمثل المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات المهيمنة في مواجهة الدول الأخرى التي هي كذلك موجودة للدفاع عن مصالح طبقاتها المهيمنة.

والحروب الاستعمارية في نظر الماركسية هي لحظة ضرورية من الصراع الطبقي لأن الثورة الاشتراكية تستلزم انتشار الرأسمالية على المستوى العالمي بحيث تحمل تناقضاتها التي تعتبر مؤشر لانتصار البروليتاريا وبالتالي ظهور المجتمع الشيوعي. وقد دعم لينين هذا التصور بأطروحته حول "الإمبريالية، مرحلة عليا للرأسمالية". حيث يعتبر أن الإمبريالية تندرج في إطار قانون تطور الرأسمالية الذي يحمل عدة تناقضات منها زيادة فقر الطبقة البروليتارية، هذه التناقضات ستؤدي إلى تلغيم قواعد الرأسمالية نفسها فينتج عنها ثورة البروليتاريا.

وقد تطورت النظرة ة الماركسية حول العلاقات الدولية خلال المنتصف الثاني من القرن العشرين مع أصحاب التوجه البنيوي (الماركسية الجديدة) والذين ، مع ظهور مفاهيم الترابط

الدولي، ركزوا على علاقات الاعتماد المتبادل الغير متعادل بين المجتمعات وقسموا العالم إلى مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط وخلصوا إلى أن العلاقات بين الطرفين هي علاقة تبعية وسببها هو الرأسمالية نفسها.

V.5-المدارس الراديكالية: هي مدارس تتخذ مرجعيتها من مدرسة فرانكفورت على رأسها جورجن هابرماس، وهوركهايمر، كما تطورت أفكار أصحابها مثل روبرت كوكس وريتشارد آشلي نحو تيار ما بعد الحداثة، كذلك يضاف إليها المقاربات البنيوية وما بعد الكولونيالية..إلخ. وما يجمع التيارات النقدية الراديكالية المعاصرة في العلاقات الدولية هو ليس الماركسية بل "ما بعد الوضعية". وبصفة عامة فإن أفكار هذه التيارات قد ازدهرت خلال سنوات الثمانينات من القرن العشرين وجاءت للتعبير عن حالة العلاقات الدولية التي بقيت بدون انتقاد فتحول بذلك الاهتمام والعودة إلى طرح التساؤلات الكبرى التي طرحتها العلوم الاجتماعية وهي تساؤلات تركز قدرة الإنسان على وصف بطريقة موضوعية ما هو موجود والتحكم فيه على شاكلة:

هل يمكن الحصول على المعرفة العلمية للحقائق الاجتماعية؟هل تعتمد المعرفة العلمية هذه على الفهم أم على التفسير؟ما هي العلاقة التي تقيمها المعرفة العلمية مع التجريب؟ ومع الإيديولوجية؟ ومع القيم؟هل تعتبر المعرفة العلمية محركا للهيمنة؟هل هي محرك للهيمنة الذكورية؟ما هي المصالح التي تحرك البحث العلمي؟هل توجد هناك حقيقة علمية؟هل تنطوي المفاهيم والمصطلحات العلمية على قابلية عالمية أم أنها لا تحمل إلا معنى محدود؟..إلخ.

لقد كانت هذه التساؤلات مصدرا لظهور ما يسمى "النقاش النظري الرابع، الذي عرفته نظرية العلاقات الدولية. وقد قام أصحاب المدارس النقدية المتعددة إجابات متعددة ومختلفة حول وحدة التحليل: الدولة، الفرد، الطبقة، وحول الموضوع: السياسة، الاقتصاد والسياسة، الاقتصاد، وحول المتغير المستقل: علاقات القوة العسكرية، الاختيارات الفردية، علاقات الإنتاج..إلخ.[54]

V.6-المدرسة البنائية: هي مثال عن المدارس النقدية، لكن خصوصيتها تتمثل في كونها تتميز بقيامها بعمل ويجمع بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية بحيث جمعت بينà الابستمولوجيا التي تحتويها الوضعية وبين الانطولوجيا الذي تحمله ما بعد الوضعية.

[54] **D**ario Battistela.Opcit, p 279.

لقد ساهمت التحولات الجيوبوليتيكية العالمية التي شهدتها نهاية عشرية الثمانينات من القرن العشرين في ظهور هذا التيار الفكري الما بعدحداثي والذي تزعمه الكسندر واندت. فنهاية الحرب الباردة لم تتنبأ بها الدراسات والنظريات السابقة (الوضعية) على رأسها الواقعية (والواقعية الجديدة) وكذلك ما بعد الوضعية التي رأت أن التغيير في العلاقات الدولية هو خدعة للهيمنة.[55] عكس المدرسة البنائية جاءت للتركيز على هذا التغيير وضد المفاهيم السابقة مثل تلك المتعلقة بطبيعة العلاقات الدولية (الفوضى) ومحدداتها (المصالح الوطنية) إلى الاعتبار أن الشكل الثنائي القطبية لعلاقات القوة لم يمنع الإتحاد السوفياتي من تغيير مصلحته الوطنية حينما قام بتغيير سياسته بطريقة أحادية أدت إلى نهاية الحرب الباردة.وعليه ترى البنائية أن النظر إلى العالم الذي نعيش فيه يتطلب الجمع بين إبستمولوجيا وضعية: الواقع الاجتماعي موجود وعلى الباحث أن يدرسه. وأنطولوجيا ما بعد وضعية: هذا الواقع هو ليس معطى موضوعي ولا ذاتي بل هو متداخل بمعنى أنه بناء ويتم بنائه، وهو متشكل ويتحول عبر أفعال وتفاعلات، وهو يتكون من المعتقدات التي يتقاسمها الفاعلون ويبنوها. ففي هذا الصدد يرى الكسندر واندت أن الواقعية والليبرالية تعمل على التركيز على العوامل المادية مثل القوة والتجارة بينما تركز البنائية على تأثير الأفكار. فبدلا من اعتبار الدولة كمعطى وافتراض أنها تبحث ببساطة على الاستمرارية يعتبر البنائيون أن المصالح والهويات هي منتوجات يتم تحضيرها عبر مسارات تاريخية خاصة، فهم يعطون أهمية كبرى للخطاب المهيمن داخل المجتمعات لأن الخطاب يعكس ويؤثر على المعتقدات والمصالح ويؤسس لقيم وقواعد السلوك المقبول.وعكس الواقعيين، يركز البنائيون على مصادر التغيير، بحيث أن هذه المقاربة استبدلت الماركسية كمشروع راديكالي لتفسير العلاقاتالدولية.

فالبنائية تدرس العلاقات الدولية كعلاقات اجتماعية انطلاقا من فرضية أن الناس هم كائنات اجتماعية وليس أفرادا تقودهم العقلانية والبحث عن المنفعة، بل إن سلوكهم تحدده ما يرونه يتلاءم مع قواعد السلوك الشرعي السائد داخل البنيات الاجتماعية التي يعيشون فيها، لذلك فإنه في العلاقات الدولية نحن كذلك أمام "وقائع اجتماعية"، بمعنى أن الأشياء مثل النقود، السيادة، الحقوق ليس لها حقيقة مادية لكنها موجودة لأن مجموعة من الأشخاص يعتقدون أنها موجودة ويتصرفون على هذا الأساس.فالبنائية تأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي،

[55] IBID, p 317.

والتفاعل الذاتي والطبيعة البنائية للقواعد والقيم، كما تركز على أهمية البنيات القيمية وفي نفس الوقت المادية، وتلعب الهويات دورا أساسيا في تكوين المصالح وأفعال الفواعل وفي نقس الوقت التركيب المتبادل لهذه الفواعل والبنيات.

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه المحاضرات تقديم و شرح المعالم الأساسية التي تمكننا من فهم ظاهرة العلاقات الدولية و العلم الذي يدرسها ,كما قمنا بتعريف أهم الفاعلين الدوليين الدين يمارسون ويؤثرون في السياسة الدولية وكذلك العوامل المؤثرة في قوة الدول ومكانتها ,كذلك حاولنا التعرف على بعض التحديات التي يواجهها النظام الدولي المعاصر وفي النهاية ذكرنا المحاور الرئيسية للتنظير في العلاقات الدولية.ان هده المحاضرات لاتدعي ايفاءا كاملا بالموضوع لأن الظاهرة شاسعة جدا و التفاعلات العالمية كذلك ,وهذا يستدعي منا الاطلاع الدائم و المتواصل من أجل الفهم و التحصيل.

قائمة المراجع :

I- بالعربية :

- أبو عامر,علاء:**العلاقات الدولية ,الظاهرة و الغلم..الديبلوماسية و الاستراتيجية**.دار الشروق ,عمان (الأردن),2004.
- بدوي,محمد طه: **مدخل الى علم العلاقات الدولية**. دار النهضة العربية للطباعة و النشر ' بيروت' 1986.
- مقلد,اسماعيل صبري.**نظريات السياسة الدولية, دراسة تحليلية مقارنة**.دار ذات السلاسل,الكويت ,1987.

II-الكتب المترجمة :

- براون,كريس(ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)(الطبعة الأولى): **فهم العلاقات الدولية**.مركز الخليج للأبحاث , الامارات العربية المتحدة,2004.
- برايار,فيلب و جليلي,محمد رضا(ترجمة حنان فوزي حمدان) : **العلاقات الدولية**.دار و مكتبة الهلال.بيروت ،2010.
- دورتي ,دورتي و بالستغراف,روبيرت(ترجمة وليد,عبد الحي):**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع,الكويت,1985.
- ديسوا,جيرار(ترجمة قاسم المقداد): **دراسة في العلاقات الدولية**(الجزء الأول),دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع,دمشق,2014(الطبعة الأصلية2006).
- ديسوا,جيرار(ترجمة قاسم المقداد): **دراسة في العلاقات الدولية**(الجزء الثالث).دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع,دمشق,2015(الطبعة الأصلية2009).

III-باللغة الأجنبية:

1. Battistella,Dario :**Théories des relations internationales**(3éme édition) .Les presses de sciences po ;Paris 2009.
2. Braillard,Phillipe :**Théories des Relations Internationales**.**Presses universitaires de France**,**Paris**,**1977**.
3. Defarges,PhilippeMoreau :**Les Relations Internationales dans le monde d'aujourdhui**.Les éditions S.T.H,Paris,1984.
4. Cordellier,Serge :**Le nouvel état du monde** :**80 idées-forces pour entrer dans le** 21é siécle.LaDécouverte,Paris,1999.
5. Gonidec,P.F :**Relations internationales**(2éme édition).Montchrestien, Paris,1977.
6. Merle,Marcel: **Sociologie des relations internationales**(3éme édition).Dalloz,Paris,1982. .
7. .– Milza,Pierre :**Le nouveau désordre mondial**. Flammarion, Paris1983.
8. -Renouvin,Pierre et Durosselle,Jean-Baptiste : **Introduction à l'histoire des Relations internationales**. Armand colin,Paris,1966.
9. Roche,Jean-jacques :**Le système international contemporain**(3 éme édition).Montchretien,Paris,1998.
10. -sur,Serge : **Relations internationales**(4éme édition) .Monchrestein,Paris,2006.

فهرس المحتويات

مقدمة : 01

I المحور الأول: التعريف بالعلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية :.....04

I.1 :أصل الكلمة و تعريفها :.....04

I.2_تعريف علم العلاقات الدولية وتأسيسه :.....05

I.3-الدراسات السابقة :.....07

I.4-مجال الدراسة في العلاقات الدولية :.....10

I.5-منهج الدراسات في العلاقات الدولية.....12

I.6-إشكالية المفاهيم في علم العلاقات الدولية :.....24

I.7-تطور ظاهرة العلاقات الدولية : 30

II-المحور الثاني: الفواعل في العلاقات الدولية :..37

II .1-الدولة :.....37

II.2-المنظمات الدولية.....41

II.3-الشركات المتعددة الجنسيات:.....48

II.4-الأفراد والرأي العام :.....50

II.5-أطراف فاعلة أخرى:.....51

III-المحور الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية :.....53

III.1-العامل الجغرافي:.....53

III .2-العامل الديمغرافي:.....56

III.3-العامل العسكري:.....58

III.4-العامل الاقتصادي:.....60

III.5-العامل العلمي-التكنولوجي:.....61

III.6-العامل الإيديولوجي:.....62

III.7-العامل القومي:.....62
III.8-العامل الديني:.....63
IV -المحور الرابع: التحديات الدولية الراهنة :....65
IV.1-الإرهاب الدولي:.....65
IV.2-تحديات أخرى :.....68
V-المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات
الدولية :.....70
V.1-المدرسة المثالية:.....71
V.2-المدرسة الواقعية:.....72
V.3-المدرسة السلوكية:.....73
V.4-المدارس الماركسية:.....74
V.5-المدارس الراديكالية:.....76
V .6-المدرسة البنائية:.....76
الخاتمة:.....88
قائمة المراجع :.....89
فهرس المحتويات:.....